الأمم المتحدة S/PV.4898

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٨٩٨**

الثلاثاء، ٢٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، الساعة ٠٠/١٠

نيويورك

الرئيس:	السيدة ألفيار فالنزويلا	(شيلي)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كنوزين
	إسبانيا	السيد أرياس
	الجزائر	السيد باعلي
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد غسبار مارتنس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد آدجي
	رومانيا	السيد موتوك
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دلا سابليير
	الفلبين	السيد باخا
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير إمير جونس باري
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد هوليداي

جدول الأعمال

الأطفال والصراعات المسلحة

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2003/1053)

04-21287 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ٢٠/ ١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الأطفال والصراعات المسلحة

تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2003/1053)

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي أذربيجان، أرمينيا، إسرائيل، إكوادور، إندونيسيا، أوغندا، أوكرانيا، أيرلندا، بنغلاديش، الجمهورية العربية السورية، سيراليون، فيجي، كندا، كوستاريكا، كولومبيا، ليختنشتاين، مالي، مصر، المكسيك، موناكو، ميانمار، النرويج، الهند، اليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى المشاركة في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى المشاركة في المناقشة، دون أن يكون لهم الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيسة، شغل ممثلو البلدان السالفة الذكر المقاعد المخصصة لهم بجانب قاعة المجلس.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وما لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى السيدة كارول بيلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة **S/2003/1053** التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه بين أعضاء المجلس، أود أن أذكِّر كل المتكلمين بأن يحددوا بياناتهم بما لا يزيد على خمس دقائق حتى يتمكن المجلس من القيام بعمله بسرعة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات مطولة أن توزع البيانات المكتوبة وتدلي بنسخة مختصرة عندما تتكلم في القاعة.

وكتدبير آخر لاستخدام وقتنا على أفضل وجه حتى نتيح لأكبر عدد ممكن من الوفود أخذ الكلمة، لن أدعو المتكلمين بشكل منفرد إلى شغل مقاعدهم على طاولة المجلس، أو أدعوهم إلى استئناف شغل مقاعدهم بجانب قاعة المجلس. وعند ما يعطى متكلم الكلمة، سيُجلس موظف

المؤتمرات المتكلم التالي المدرج اسمه في القائمة على طاولة المجلس. وأشكر الأعضاء مقدما على تفهمهم وتعاونهم.

قبل أن أعطي الكلمة للسيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، أود أن أعلن أنه فيما يتعلق بهذه المناقشة، سيعرض شريط فيديو قصير عن معاناة وآلام الأطفال في الصراعات المسلحة. وقد أنتجت شريط الفيديو المؤسسة الكندية ''أطفال الحرب''، وأنا أشكرهم على إسهامهم.

عُرض شريط الفيديو على الشاشة.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر الأمانة العامة على تعاونها.

الآن، بعد أن شاهدنا شريط الفيديو، أعطي الكلمة للممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة. الكلمة الآن للسيد أولارا أوتونو.

السيد أوتونو (تكلم بالانكليزية): أشكرك، سيدتي الرئيسة على حضورك وترؤسك شخصيا هذه الجلسة لمجلس الأمن. ونعرب عن امتناننا البالغ لالتزامك الشخصي وقيادة وفد شيلي، التي ظهرت في الأمم المتحدة وفي منظمة الدول الأمريكية وتجلت باشتراكك شخصيا في سياق شبكة الأمن الإنساني. أشكرك على وجودك هنا اليوم.

لقد بلغ الكفاح من أجل ضمان حماية وحقوق ورفاهية الأطفال الذين يتعرضون للصراعات المسلحة حدا زمنيا فاصلا. ومنذ سنوات قليلة، أدرج مجلس الأمن هذه المسألة في جدول أعماله. وقطعنا شوطا طويلا منذ ذلك الحين. وتمثل التطورات التي حدثت، ومعظمها في ميادين المناصرة واستحداث المعايير والمبادرات المبتكرة تقدما هاما وملموسا.

وبالرغم من هذا التقدم، يحزنني أن أبلغكم بأن الحالة العامة للأطفال، على أرض الواقع، ما زالت خطيرة وغير مقبولة. فالأطراف في الصراعات يواصلون انتهاك حقوق الأطفال بمنأى عن العقاب. وهذا انفصام قاسٍ، وهنا تكمن حتمية عهد التطبيق: استجابة هادفة ومتضافرة.

وفي الوقت الحاضر يمتلك المجتمع الدولي من الوسائل والتأثير الجماعي ما لم يتوفر له من ذي قبل على الإطلاق، لضمان الامتثال والحماية. ويتمثل التحدي في الإرادة والاختيار. لا بد لمجلس الأمن أن يقود هذه المسيرة باتخاذ تدابير تدفع بالأمور إلى الذروة، تدابير تكون قادرة على ترجمة عهد التطبيق إلى حقيقة للأطفال الذين تعرضوا للحرب.

وأغتنم هذه الفرصة لأبرز بعض الشواغل لكي تنظروا فيها وتتخذوا إجراءات بشأنها. ومما يكتسي أهمية خاصة بينها ضرورة إنشاء آلية منهجية ومنسقة للرصد والإبلاغ. هذه الآلية لا غنى عنها. ويقدم تقرير الأمين العام المعروض عليكم (S/2003/1053) مجموعة من المقترحات المصممة كأساس لمشاورات واسعة النطاق تجري بشأن هذه المسألة فيما بين أصحاب المصالح كافة.

ويتخذ أثر الصراع المسلحة على الأطفال أشكالا خطيرة ومتعددة. ويتعرض الأطفال للقتل وبتر الأطراف والاغتصاب والخطف ويُحرمون من مزايا المساعدات الإنسانية وتُنزع منهم حقوقهم التي يكتسبونها بالميلاد، من خلال نهب الموارد الطبيعية، ويُستخدمون كجنود أطفال. وكل هؤلاء الأطفال ضحايا للصراعات المسلحة. ويتطلع هؤلاء الأطفال جميعا إلى مجلس الأمن كيما يوفر لهم الحماية.

وستكون آلية الرصد والإبلاغ ذات قيمة ضئيلة ما لم تؤدّ إلى اتخاذ إجراءات، وما لم تُستخدم المعلومات المجمعة في الحث على اتخاذ الإجراءات وبدئها. وفي هذا

الصدد، لا بد لمجلس الأمن أن يقود المسيرة. وهذا أهم مقصد نهائي لاتخاذ الإجراءات ومرد ذلك إلى مسؤولية مجلس الأمن الأولية عن السلام والأمن.

وبعد رصد دقيق وتجميع للمعلومات وفحص، قدم الأمين العام إلى المجلس قائمتين مستفيضتين شاملتين تضمان أطراف الصراع التي ما زالت تجند وتستغل الأطفال كجنود. ويتضمن المرفق الأول بتقرير الأمين العام ١٣ طرفا في ست حالات مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، في حين يضم المرفق الثاني ٢٢ طرفا في تسع حالات لم تدرج في جدول أعمال المجلس. وأمام أعضاء المجلس الآن المعلومات الضرورية لاتخاذ الإجراءات اللازمة. وفي هذه اللحظة الزمنية الفاصلة، أحث الأعضاء على الاستجابة لهاتين القائمتين باتخاذ إجراءات ملموسة، إجراءات تتناسب مع خطورة الانتهاكات قيد البحث ونطاقها.

وتُبذل الآن جهود كثيرة لتطوير استجابة الأمم المتحدة على أرض الواقع. ويتعين عليَّ أن أؤكد بأن تصميم استجابة فعالة يتطلب أيضا تقديم دعم سياسي ومادي متزايد للبرامج الميدانية. وينبغي أن أشيد بصفة خاصة بالأفرقة الميدانية التابعة للأمم المتحدة وبالمنظمات غير الحكومية لما تقدمه من مساهمات لا غنى عنها. وفي هذا الصدد، كانت قيادة زميلتي الطيبة كارول بلامي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وقيادة السيد جان - ماري غينو وإدارة عمليات حفظ السلام، قيِّمة للغاية.

ولا بد أن تتحمل وكالات الأمم المتحدة مسؤولية خاصة عن ضم هذا الموضوع إلى مهامها العادية. لقد حان الوقت لوكالات الأمم المتحدة وهيئاتها الإدارية، عند الاقتضاء، أن تترجم التزاماتها بهذه الخطة إلى مشاريع ملموسة تدخل بشكل منهجي في صلب مهام مؤسسات كل منها. وينبغي قياس ذلك من حيث تحديد الأولويات، وتخصيص الموارد والبرمجة لمنفعة الأطفال المتأثرين بالصراعات المسلحة. ولا بد أن نضمن، بعد التقدم المحرز، من الآن فصاعدا دمج حماية وإعادة تأهيل الأطفال بصورة منتظمة في جميع مراحل عمليات السلام.

ويتعين على المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أن تقدم مساهمات هامة لكي يصبح عهد التطبيق حقيقة واقعة. وينبغي للأمم المتحدة أن تشجع هذه المنظمات وتتعاون معها في جهودها المبذولة لتعزيز إجراءاتها في مجالي المناصرة والأنشطة البرنامجية. وفي هذا الصدد، أرحب بصفة خاصة باعتماد الاتحاد الأوروبي مؤخرا مبادئ توجيهية بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة، وباعتماد الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لإطار استعراض الأقران بشأن حماية الأطفال.

وبغية بناء نظام قابل للتطبيق لحماية الأطفال على أرض الواقع، يتعين على الأطراف الدولية الفاعلة أن تقدم الدعم للجهود المحلية وتعززها. ويلزم بوجه خاص أن نبذل جهوداً أكبر بكثير لتعزيز قدرات المدافعين عن الأطفال الذين يكدحون على الخط الأمامي من هذا الصراع، أي المؤسسات الوطنية وشبكات المجتمع المدني للدعوة والحماية والتأهيل على الصعيدين المحلي ودون الإقليمي. ومن نفس المنطلق، أرى أن ندعم المجتمعات المحلية في الجهود التي تبذلها لاسترجاع وتعزيز معاييرها الثقافية المحلية التي توفر تقليدياً الحماية للأطفال والنساء في زمن الحرب.

ويمثل إنهاء الصراعات المسلحة بداية إنقاذ الأطفال المتأثرين بالحروب في كل مكان. ولهذا السبب ينبغي بذل مزيد من الجهود الأكثر تنسيقاً لوضع حد للصراعات المستمرة والتصدي للعوامل الرئيسية التي تيسر نشوب الصراعات وتكرارها. ولهذا السبب أيضاً ينبغي في هذه

المناسبة أن نسعد بصفة خاصة مع أطفال بوروندي وليبريا وسري لانكا والسودان، الذين تجلب لهم احتمالات السلام في نهاية الأمر، السلام الحقيقي، براحة لا تصدق.

وبما أنني سأقوم بتعميم النص الكامل لملاحظاتي، أود ختاماً أن أقول إنني أعلم أن مجلس الأمن يجب أن يراعي دائماً مختلف العوامل الهامة ويوازن بينها قبل اتخاذ أي إجراء، ولكني أرجو أن تطغى المصالح العليا للأطفال، أطفالنا، في هذه اللحظة الحاسمة على جميع الاعتبارات الأخرى. فعليهم تتوقف في نهاية المطاف آفاق السلام والتقدم في جميع مجتمعاتنا في المستقبل.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

أعطي الكلمة الآن للمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة كارول بيلامي.

السيدة بيلامي (تكلمت بالانكليزية): ومن دواعي سروري أنا أيضاً أن أشارك في أعمال المجلس اليوم. ويؤسفني أنني لن أستطيع المكوث إلى نهاية المناقشة، إذ أن مجلس إدارة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) مجتمع أيضاً في الوقت الحاضر ولا بد لي من العودة إلى مداولاته، ولكني أقدّر إتاحتكم الفرصة لي للحضور إلى هنا. واسمحوا لي أيضاً بأن أحاكي كلمات زميلي أولارا أوتونو في الإعراب يا سيدتي عن تقديرنا لالتزامك الشخصي فضلاً عن المهني بهذه المسائل.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن أن اليونيسيف يرى من المشجع للغاية اهتمام المجلس المستمر بانتهاكات حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة. وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضاً لأثني على أولارا أوتونو بصفة خاصة للعمل الذي يقوم به في توجيه الاهتمام العالمي إلى هذه الانتهاكات.

بيد أن جهودنا، كما أظهر العام الماضي، تقصر حتى الآن عما هو مطلوب. ومن الأمثلة على عجزنا عن حماية الأطفال من الخراب الذي تحدثه الحرب الواقع الذي نصادفه في المناطق المحرومة من سبل وصول المساعدات الإنسانية. فخلال حصار مونروفيا، ترتب على عجز أوساط العمل الإنساني عن الوصول معاناة لا داعي لها للأطفال والنساء. كما يوضح جنوب شرقي أفغانستان ومنطقة دارفور بالسودان أيضاً ما يتهدد الحياة من عواقب خطرة حين تمنع سبل الوصول إلى ذوي الحاجة من الأطفال والنساء.

وكثيراً ما أشهد في رحلاتي الأثر المروع الذي تخلفه الحرب على الأطفال. ولا نكاد نبدأ في تصور الحد الأدنى من إحساس الطفل، وأظن أن الفيلم قد ألم ببعض منه، الذي يعاني الخوف والقلق القادمين مع خطر الحرب، وفظائع الحرب، وآثارها الطويلة الأمد، حين تقفل المدارس، وتدمر عادات الحياة اليومية، ويجب على الأطفال أن يتحاولوا التكيف مع فقدان الأسرة والبيت والمجتمع.

ويحاول تقرير الأمين العام أن ينقل واقع ما يحدث. وتتحدث الأرقام عن نفسها. فنحن نعرف على سبيل المثال أن هناك في ليبريا ما يقدر بـ ١٥ ٠٠٠ من الجنود الأطفال، بعضهم شاركوا في القوات المحاربة سنين طويلة. وأشارت دراسة استقصائية في سيراليون مؤخراً إلى أن ما نسبته ١٧ في المائة من الأسر المشردة أفادت بتعرضها لاعتداءات جنسية، بما فيها الاغتصاب والتعذيب والاسترقاق الجنسي. وفي منتصف عام ٢٠٠٣ كان ثمة ٨٢ بلداً متأثراً إلى درجة ما بالألغام الأرضية و/أو الذخائر غير المنفجرة، ليس من بينها إلا ٤٥ دولة طرفاً فقط في اتفاقية حظر استعمال وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدمير هذه الألغام.

ومن النتائج الأخرى المدمرة لحروب اليوم أنها تهيئ الأوضاع المؤدية إلى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتسبب تفاقمها. وكثيراً ما تترك النساء والبنات في حالة من العوز بحيث أن مبادلة الجنس مقابل البقاء تصبح الخيار الوحيد أمام الكثيرات. ومن الظروف الأخرى التي تعمل أيضاً على انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تفكك المجتمعات والتشريد والفصل بين الأطفال وأسرهم والاغتصاب والعنف الجنسي وتدمير المدارس والدوائر الصحية.

ومن دواعي سروري أن أبلغكم بأن اليونيسيف يعمل على الخطوط الأمامية في جميع الأيام. فقد كنا هناك قبل الصراع وأثناءه وبعد الصراع حيثما يتحقق النجاح، نساعد مع زملائنا في حماية الأطفال ومد يد العون لهم. ونفعل هذا بالتعاون مع كثير من الشركاء التابعين للأمم المتحدة وفي المنظمات غير الحكومية.

وثمة ميل إلى جعل الجنود الأطفال يشكلون واجهة الأطفال والصراع المسلح، ولكن هناك طرق أخرى كثيرة تنتهك بها حقوق الطفل خلال الصراع المسلح. وعلى سبيل المثال، عدت مؤخراً من رحلة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث رأيت رؤيا العين، وخاصة في الجزء الشرقي من البلد، الأثر المدمر للعنف الجنسي. إذ تستهدف الفتيات وأحياناً الصبية في حملات للعنف القائم على نوع الجنس، وتشمل الاغتصاب، والبغاء، والاتجار، والحمل القسري، والاسترقاق الجنسي. وشهدنا في هذا العام الماضي، وجرى تذكيرنا من جديد بأن الاغتصاب يستخدم بشكل منهجي سلاحاً من أسلحة الحرب ووسيلة لإرهاب المجتمعات وتدمير المجتمعات المحلية. وكثيراً ما يقع الاختيار على الفتيات المراهقات ليتعرضن لهذه الإساءة. وفي مستشفى زرته في جمهورية الكونغو الديمقراطية كانت طفلات لا تتجاوز أعمارهن الرابعة ترقدن جنباً إلى جنب مع جدّات تجاوزن السبعين من العمر. والواقع أني أود إبلاغكم بأن من يلتمسن العون الطبي لا يمثلن سوى جزء ضئيل لا يكاد يذكر من الباقيات على قيد الحياة.

ونحن نعمل في جمهورية الكونغو الديمقراطية مع طائفة متنوعة من الشركاء، إضافة إلى شركائنا في الأمم المتحدة. وأود أن أخص بالذكر لجنة الإنقاذ الدولية ومنظمة التعاون الدولي غير الحكومية الإيطالية. ونعمل على محاولة توفير الرعاية والدعم للناجين من العنف الجنسي. ويقدم أحد المشاريع الدعم لشبكة من نساء المجتمعات المحلية تمددن أيديهن للناجيات من الاغتصاب. كما نقدم الدعم أيضاً لعدة مستشفيات.

وفي حالات الصراع، حين يكون الناس في أضعف حالاتهم، هناك دائماً إمكانية إساءة استخدام السلطة. ونحن بصفتنا من الجهات الفاعلة في المجال الإنساني ومن موظفي الأمم المتحدة، يجب أن نراعي في مسلكنا أرفع معايير السلوك الشخصي. كما أننا ندعو لتلك المبادئ دعوة نشطة للحفاظ على أرفع المستويات الممكنة والتزام الحد الأقصى من اليقظة في جميع الحالات التي نعمل فيها نحن وشركاؤنا، تدعمنا في ذلك نشرة الأمين العام عن التدابير الخاصة للحماية من الاستغلال الجنسي والإساءة الجنسية، التي صدرت منذ أشهر قليلة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣.

ولا بد لي من القول بأن لدينا، بالنظر إلى عدد الحروب المحتدمة الآن، خبرة في مجال تسريح الجنود الأطفال. وقد انخرطت مكاتبنا القطرية طوال العدة سنوات الماضية في حوار مع الجماعات والحكومات التي تستعمل الأطفال كجنود لكي نحاول وضع حد لتلك الممارسة البشعة. وقد كانت قائمة الأمين العام بأطراف الصراع التي تجند الأطفال وتستخدمهم جنوداً أداة قيمة للدعوة في هذا الصدد. وهيأت هذه القائمة أيضاً الفرص لمكتب زميلي، الممثل الخاص

للأمين العام للأطفال والصراع المسلح، ولوكالتنا من أجل متابعة القيام بإجراءات متضافرة في جهودنا للدفاع عن حقوق الأطفال في الصراع المسلح.

ويسرني أيضاً أن أوجه اهتمام المجلس إلى أداة جديدة هامة، وهي دليل إلى البروتوكول الاختياري بشأن تورط الأطفال في الصراع المسلح، أعده الائتلاف الهادف إلى وقف استخدام الجنود الأطفال بالاشتراك مع اليونيسيف. ويجري إصداره اليوم. ونأمل أن يُمَكِّن ذلك المدافعين عن حماية الأطفال والمسؤولين الحكوميين والمواطنين العاديين والأطفال أنفسهم من إعمال الالتزامات المنصوص عليها في البروتوكول الاختياري كيما يمكن اتخاذ تدابير محددة.

وفي أفغانستان، ومن خلال العمل مع المنظمات غير الحكومية، مثل لجنة التنمية الريفية في بنغلاديش، ندعم برنامجاً محلياً لتسريح الأطفال الجنود وإعادة إدماجهم. ونتوقع أن يشمل هذا البرنامج حوالي ٨ ٠٠٠ من الأطفال الجنود على مدى ثلاث سنوات، لإعادهم إلى التعليم الرسمي أو برامج التعليم المعجل وتعلم الحِرَف وتزويدهم بأدوات التدريب المهني للمبتدئين مع توفير الدعم النفسي وغيره من أشكال الدعم.

وفي كوت ديفوار، تسود أوضاع أمنية في غاية الصعوبة إلى جانب انعدام الاستقرار السياسي. ومن الدروس المستفادة من تجارب الماضي في برامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج المطبقة في كوت ديفوار أنه يجب ألا يتوقف تسريح الأطفال على عمليات السلام الرسمية أو الممارسات الأعم لنزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وينبغي توفير الموارد لهذه البرامج في أقرب وقت ممكن. ونحث أعضاء المجلس على ضمان مراعاة حقوق الطفل لدي نظر المجلس في الولاية المنقحة لبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وقد وجدنا أن عنصراً أساسياً لتهيئة الحياة الطبيعية للأطفال الجنود المسرحين، ولكل الأطفال المتأثرين بالصراع عموماً، يتمثل في ضرورة إعادة الأطفال – بنين وبنات – إلى المدارس. وفي ليبريا، استخدمنا بعض الأساليب غير التقليدية لتوزيع المواد المدرسية. واشتمل ذلك على استخدام المدرسين للعربات ذات العجلة الواحدة في جمع أدواقم المدرسية، إلى جانب أسطول من القوارب للوصول إلى القرى النهرية. وساعدنا في تدريب نحو ٢٠ ٠٠٠ مدرس، كما ساعدنا في إعادة تأهيل أكثر من ٣ ٠٠٠ مدرسة، بما في ذلك العمل بالتعاون مع المدارس من أجل توفير المياه النقية والمرافق الصحية. واضطلعنا بأنشطة مماثلة في أفغانستان، وإن لم نستخدم العربات ذات العجلة الواحدة – وأظن أننا استخدمنا الدواب هناك.

وعندما تكون مجتمعات بأكملها في حالة من الاضطراب، يمكن للمدارس أن توفر ملاذاً. وبالتالي، لا بد من حماية حرمتها. فإساءة استخدام المدارس، واحتلالها ومهاجمتها من بين أسوأ الانتهاكات لحقوق الطفل. كما أنها تنطوي على انتهاك لأحد أهم المبادئ الأساسية في قوانين الحرب، ألا وهو وجوب حماية المواقع المدنية.

ومرة أخرى، كما ذكر زملائي في وقت سابق، فإن الرصد الفعال والإبلاغ بشأن انتهاك حقوق الطفل شرطان أساسيان لوضع حد للإفلات من العقاب بالنسبة للجرائم المرتكبة ضد الأطفال. ويشتمل تقرير الأمين العام ومشروع القرار بشأن الأطفال والصراع المسلح على العديد من الأفكار لتحسين الرصد والإبلاغ بغية مساءلة من يتعمدون استهداف الأطفال أو إيذائهم أو استغلالهم أثناء الحرب.

وعندما تكون حياة الأطفال وحقوقهم مهددة، يجب ألا نكتفي بالمشاهدة الصامتة. فالتحدي الذي ينتظرنا هو تحسين الرصد والإبلاغ بشأن انتهاك حقوق الأطفال من

خلال تعديل وتعزيز النظام الحالي لحقوق الإنسان كيما يحقق وظيفته المتوخاة بشكل أفضل. وهناك مجموعة متنوعة من سبل الدعم، وقد أحصيتها في شهادتي المعدة. وخلال الأشهر القليلة المقبلة، سنسعى بالتعاون مع شركائنا إلى تحديد مؤشرات أكثر وضوحاً وتعزيز قدرتنا في هذا المجال.

إن الرصد والإبلاغ يخدمان مهمة رئيسية. فهما يساعدان على وضع سجل للانتهاكات، ويتوفر بذلك أساس جوهري لإحقاق العدالة، والمساءلة، وبالتالي تحقيق المصالحة. ومن الضروري أن تكون الآليات المنشأة لتلك الأغراض على درجة من الحساسية بالنسبة للوضع الخاص للأطفال وأن توفر إجراءات مناسبة لمشاركتهم.

وفي ظل استمرار استهداف البنين والبنات، وإساءة معاملتهم واستغلالهم – سواء باعتبارهم جنوداً أو في إطار الاسترقاق الجنسي أو كلاهما – من المهم ألا يغيب عن بالنا أن هناك سبلاً تسمح لصغار السن أن يُبدوا صمودهم وقدرتهم على التغلب على العنف المحيط بهم. وأود أن أسترعي الانتباه إلى أن ذلك قد تجلى في تيمور – ليشتي وكوسوفو وسيراليون وكولومبيا.

وثمة مثال إبداعي بشكل خاص تشهده الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث ينفذ مشروع رائد للمدن الصديقة للأطفال. فقد أنشئت مجالس بلدية للأطفال تضم حوالي ٥٠ في المائة من الفتيان و٥٠ في المائة من الفتيات في كل المدن لإتاحة الفرصة للشباب لتخطيط وتنفيذ أنشطة تساعد على تحسين حياة المجتمع وإعادة بنائها.

إننا نقدر الالتزام المتواصل للمجلس بتناول أوضاع الأطفال في الصراع المسلح. وقائمة الأمين العام بشأن استخدام الأطفال الجنود، بصفة خاصة، هي خطوة هامة إلى الأمام. ومن المهم أن يتم تحديث هذه القائمة على أساس سنوي، وضمان أن يمتد نطاقها ليشمل الحالات غير المدرجة في جدول أعمال المجلس. وهذه القائمة السنوية ستسمح للمجلس بمتابعة التقدم المحرز أو الالتزامات التي لم يوف بها. ويمكن للمجلس أيضاً أن يطلب الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً بشأن الإجراءات التي تتخذها الأطراف بموجب تلك القائمة وأن يقرر الإجراءات التي سيتخذها تشجيعاً لإحراز مزيد من التقدم في هذا الصدد. ونحن مستعدون لتقديم أي معلومات قد يطلبها المجلس.

إننا نشجع المجلس على أن يطلب، بشكل روتيني، إدراج المعلومات عن المسائل المتصلة بحماية الأطفال في جميع ولايات حفظ السلام، وفي الدراسات القطرية والتقارير المواضيعية أيضاً. ومن بين القضايا المحددة التي ينبغي إبرازها تسريح الأطفال الجنود؛ العدالة والمساءلة والمصالحة؛ اللاجئين والمشردين داخلياً؛ والعنف القائم على أساس نوع الجنس. والمناقشات المقبلة للمجلس بشأن احتمال إنشاء بعثات جديدة أو التجديد لبعثات قائمة تتيح فرصة مهمة لتحقيق ذلك.

ولا بد لنا أن نضمن حماية الأطفال من العنف وإساءة المعاملة والاستغلال. ويجب أن يكون بوسعنا أن نقول للأطفال في كل مكان أنهم وأسرهم سيجدون الحماية وأنه سيكون بإمكانهم أن يذهبوا إلى المدرسة كل يوم، وأن المراكز الصحية ستفتح أبوابها لاستقبالهم، وأن من أساءوا معاملتهم إبان الحرب سيقدمون إلى العدالة. وعلى مجلس الأمن دور حيوي ينبغي أن يؤديه.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على بيانها وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهتها إليَّ.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن اعتزازنا وسعادتنا لرؤيتك، سيدتي، تترأسين أعمال مجلس الأمن بشأن هذه المسألة الهامة والحساسة. إن وجودك، سيدتي الوزيرة، على مقعد الرئاسة يضيف قيمة وأهمية إلى العمل الممتاز الذي تؤديه الرئاسة الشيلية ممثلة في شخص السفير خيرالدو مونيوس، ممثل شيلي.

(تكلم بالانكليزية)

معروض على المجلس تقرير شامل (S/2003/1053) قدمه الأمين العام، الذي يستحق تهنئتنا. كما أود أن أشكر السيد أولارا أوتونو، والسيدة كارول بيلامي على بيانيهما الاستهلاليين. وأود أن أضيف أن هذا التقرير يشكل خطوة إلى الأمام في الجهود التي بدأت الأمم المتحدة باتخاذها منذ أكثر من ١٠ سنوات، عندما تم تعيين أول خبير مستقل بشأن الأطفال والصراعات المسلحة.

إن إيجاد عالم مناسب للأطفال يرقى إلى مستوى ضمان مستقبل البشرية جمعاء. وفي السنوات الأخيرة، اتسع نطاق جهود الأمم المتحدة من أجل تركيز الاهتمام الدولي على قضايا محددة متعلقة بالأطفال في سياق الصراعات المسلحة بغية الاستجابة للمطالبة بالقيام بعمل، في ضوء خطورة هذه المسألة وتزايد عدد الصراعات التي تؤثر على الأطفال في مختلف أرجاء العالم.

وما فتئت البرازيل، من جانبها، تولي أهمية كبيرة لتشجيع وحماية حقوق الطفل. وعلى مر السنين، ما برحت المفاوضات المتعلقة بالصكوك الدولية المتصلة بهذه المسألة تمثل مصدراً دائما يستلهمه مشرعونا وراسمو السياسات العامة في بلدي. والبرازيل تلتزم التزاماً كاملاً بتنفيذ اتفاقية حقوق الطفل، وقد صدقت مؤخراً على بروتوكولاتها الاختيارية.

إن أوضاع الأطفال ما زالت تبعث على الهلع، لأنهم يُستغلون باعتبارهم ضحايا من جانب الأطراف في الصراعات المسلحة في شتى أنحاء العالم. وضعف الأطفال يجعلهم فريسة سهلة لكل أشكال إساءة المعاملة والانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني. ولأن جهود المجتمع الدولي لمعالجة هذه المشكلة ما زالت لم ترق إلى المستوى المطلوب لوضع حد للمعاناة المؤسفة للأطفال في الصراعات المسلحة، لا بد أن تبقى هذه القضية موضع دراسة من جانب منظومة الأمم المتحدة، والأنسب من جانب مجلس الأمن.

وبغية تعظيم أثر الجهود التي يبذلها المجلس في هذا الشأن، يرى وفدي أنه لا بد من تنسيق وثيق مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، في ضوء تعقد هذه المسألة، والمسؤوليات الاجتماعية والاقتصادية المناطة بهاتين الهيئتين ودورهما المركزي في ضمان توفير المساعدة للأطفال المحتاجين.

وبالتأكيد، ستستفيد المعالجة التي ستعطى لمسألة الأطفال والصراعات المسلحة استفادة كبيرة إذا وضعت هذه المسألة تماما في سياق المشكلة العامة بقدر أكبر للأطفال المعوزين. وهذه مهمة يجب على هيئات مختلفة في منظومة الأمم المتحدة أن تتناولها في سياق التنسيق والتعاون الوثيقين فيما بينها وأيضا مع الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية. وينبغي أيضا تعزيز التنسيق فيما بين الإدارات المعنية بالأمانة العامة واستعراضه باستمرار.

يتضمن تقرير الأمين العام عناصر بناءة يمكن أن تحسن الحالة إلى حد كبير، بعد التطوير الإضافي وتنفيذها على النحو الواجب. وأحد تلك العناصر توفير قائمة بالأطراف في الصراعات المسلحة التي تجند أو تستخدم الأطفال في حالات الصراع، مما قد يبدو أداة لا غنى عنها في وضع استراتيجيات لمعالجة المشكلة.

وحتى تصبح هذه القائمة أداة أكثر كفاءة، يجب أن توضع بأكبر قدر ممكن من الدقة عن طريق التحديث

والصقل المتواصلين. ويترتب على هذا إنشاء آليات مؤسسية قادرة على قيادة عملية التعامل مع الأطراف المسؤولة عن توريط الأطفال في الصراعات المسلحة. ومن نافلة القول إنه ينبغي أن تصبح هذه الآليات آليات إبلاغ. وهذا يتضمن أيضا إمكانية إضافة أسماء أو حذفها.

وحيث أنه ليس من الممكن أن نعهد بهذه المسؤولية إلى وكالة واحدة أو طرف فاعل واحد في أسرة الأمم المتحدة، نظرا لاختلاف مستوى تواجد هذه الهيئات في المناطق المتضررة، ينبغي أن تتضمن هذه الآليات، إلى الحد الممكن، أعضاء مكتب الممثل الخاص ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووكالات أخرى معنية من وكالات الأمم المتحدة لديها وجود ملائم في الميدان في مناطق محددة ومستشارين في مجال حماية الأطفال ثبت أن مشاركتهم في عمليات حفظ السلام مفيدة ولذلك تستحق التوسيع.

وأفرقة العمل هذه ستتمكن، بعد إنشائها، من فتح خطوط حوار مع أطراف الصراع، وتحصل منهم على تعهدات تتعلق بخطط العمل بشأن تسريح الأطفال الجنود، وتراقب الامتثال. وستكون المعلومات التي توفرها هذه الآليات أساس كل عمل إضافي.

ويمكن أيضا أن تكون هذه الآليات مسؤولة عن كفالة إدراج أحكام خاصة بالأطفال في برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج مع مراعاة الوصم بالعار الذي يواجهونه في الصراعات المسلحة. لكن الأهلية ينبغي ألا تكون مرهونة بتسليم الأسلحة وينبغي أن تقرر بمعايير عريضة، لكي لا ندرج المقاتلين فحسب، ولكن أيضا الذين يشاركون في الأنشطة الثانوية. ومن الضروري أيضا تنفيذ أعمال الرصد والمتابعة بالنسبة للأطفال الجنود.

وتستصوب البرازيل تطبيق نهج متدرج هادف فيما يتعلق بالأطراف التي تفشل في اعتماد تدابير ترمي إلى إنهاء الانتهاكات المتعلقة بالأطفال والصراعات المسلحة. وفيما يتعلق بهذه النقطة، قدم الأمين العام توصيات بناءة في تقريره، من قبيل فرض قيود على سفر الزعماء وإقصائهم عن الهياكل الحكومية واستثنائهم من قرارات العفو؛ وفرض حظر على استيراد أو توريد الأسلحة الصغيرة؛ وفرض حظر على توفير المساعدة العسكرية؛ وفرض قيود على تدفق الموارد المالية إلى الأطراف المعنية.

ولتنفيذ هذه التدابير، يجب أولا أن تعتمد على معلومات دقيقة، وثانيا، يجب أن تصقل جيدا بغية تجنب المشاكل الشائعة في حالات الجزاءات وفرض شروط على المساعدة، مما يؤخر عادة بل ويمنع تقديم المعونة الإنسانية لمن هم في أمس الحاجة إليها – في هذه الحالة، للأطفال الواقعين في مصيدة حالات الصراع.

ونظرا لاستمرار مشكلة الأطفال المعرضين للصراعات المسلحة والحاجة إلى تطورات أكثر في الميدان، ينبغي أن يظهر مجلس الأمن إرادته السياسية وأن يضطلع بمسؤولية تعظيم استجابة منظومة الأمم المتحدة لمسألة الأطفال في الصراعات المسلحة، في حدود مهامه وسلطاته. هذا هو المطلوب إنجازه إذا أردنا أن ننجح في منع الطفولة من السقوط ضحية للاقتتال. وهذا هو الضروري للحفاظ على حقوق الأطفال ولكفالة مستقبل يمكن فيه للأطفال أن يكونوا حملة الأمل والثقة بينما يخرجون من حالات الصراع.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل البرازيل على العبارات الطيبة الموجهة إليّ.

السيد باعلي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): اسمحي لي أولا، سيدتي، أن أشكرك خالص الشكر على عقد وترؤس المناقشة الخامسة بشأن هذا الموضوع الشديد الأهمية. وتشعر الجزائر بالارتياح لأن منظومة الأمم المتحدة اتخذت نهجا شموليا لمكافحة استباحة القانون والصمت وأنها عبأت نفسها

لحماية حقوق الأطفال ورفاهتهم، مثلما تجسد في العمل الممتاز الذي أنجزه السيد أولارا أوتونو.

تدور المناقشة اليوم في وقت يصل فيه الزخم الذي خلقه مجلس الأمن قبل بضع سنوات مرحلة حرجة من تنفيذ ومتابعة قراراته السابقة. وحقيقة أن مجلس الأمن يناقش هذا الموضوع بانتظام تدل على مستوى الاهتمام العالي الذي نوليه لهذه المسألة، وهي في نقطة التلاقي بين السلم والأمن وحقوق الإنسان على الصعيد الدولي. وتذكرنا هذه الرابطة الثنائية بأن من واجبنا أن نتوخى اليقظة والحذر وأن نحقق النجاح.

ولتحقيق هذه الغاية، تجمع لدينا إطار من قواعد ملزمة تتضمن العديد من الصكوك الدولية والعالمية والإقليمية، المكملة باتفاقيات جنيف بشأن حماية حقوق الطفل.

وللأسف أن التقدم النوعي المحرز على مستوى المعايير أو الالتزامات المقطوعة، لا سيما أثناء دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بالطفل، لم يثمر حتى الآن عن النتائج المتوقعة. وقد ذكر ذلك الأمين العام بوضوح، عندما شدد على أن الحالة العامة للأطفال تظل خطيرة وتشغل البال. وعمق المأساة تبرزه القائمة الطويلة بما يرتكب ضد الأطفال من انتهاكات وسوء معاملة في حالات الصراعات المسلحة. ويذكرنا الطابع المتعدد الأبعاد لهذه المأساة، التي تؤثر على قطاع البشرية الأضعف، بأن هناك حاجة ملحة لأن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته بفاعلية.

وهو يؤكد أيضا الحاجة إلى الترويج لنهج يدمج، من وجهة النظر المفاهيمية، جميع المسائل المتعلقة بحقوق الأطفال في الصراعات المسلحة، بغية التوصل إلى حل متكامل شامل.

وأثناء معالجة هذه القضية لا يمكننا أن نتغاضى عن الأسباب الضمنية التي تؤدي إلى نشوء الصراعات وتطورها، حيث يكون الأطفال الضحايا الرئيسيين. لذلك لا يمكن معالجة هذه القضية بمنأى عن مسألة منع نشوب الصراعات التي تتطلب، ضمن جملة أمور، كفالة عدد من الحقوق – الحق في التعليم والحماية الاجتماعية والرعاية الصحية وفي بيئة طبيعية مأمونة – وهي جميعها معايير ينبغي أن تلهم وترشد جميع الجهود المنتجة الهادفة إلى الترويج لحقوق الطفل وحمايتها.

وترحب الجزائر بإدماج بُعد حماية حقوق الطفل في بعثات حفظ السلام، مما يمثل عنصرا لا غنى عنه في جهد المتابعة والرصد.

ومن الأساسي أيضا أن يستند نظام المتابعة والإبلاغ إلى معلومات موثوق منها وأن يولي الأولوية لأخطر الانتهاكات من قبيل تجنيد الأطفال والمذابح وبتر الأطراف والعنف الجنسي واستخدام الأطفال في الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية وحرمان الأطفال من الحصول على المساعدة الإنسانية.

ومن أجل أن يتسم نظام المتابعة بالفاعلية الكاملة، فإنه يجب أن يستند إلى تقارير موضوعية دقيقة مستكملة بتدابير ملائمة.

ولدى منظومة الأمم المتحدة نظام حماية ورصد فعال يتضمن آليات وإجراءات خاصة تستند إلى معاهدات ويجب أن تكون خبرتها المعترف بها وطاقاتها الفعالة جزءا من عملية تضافر الجهود مستكملة بإسهام لا غنى عنه من هيئات الأمم المتحدة الموجودة في الميدان. وفي هذا السياق، فإن لمكتب السيد أوتونو دورا أساسيا كهيئة لتوفير القيادة والتنسيق والمتابعة ونشر المعلومات. كما أن دور المنظمات غير الحكومية وغيرها من الهياكل المحلية للمجتمع المدني يستحق الثناء.

إن التوصيات ذات الصلة التي تضمنها تقرير الأمين العام تكفل أن يكون نظام التنفيذ حديث العهد دائميا ولا يمكن عكس مساره. وترحب الجزائر بالتكيف والمرونة المنوي إضفاؤها على النظام، بحيث يضمن معالجة كل حالة على حدة. كما أن طبيعة النظام المتطورة ستكفل فعاليته.

وتؤيد الجزائر مبدأ إدراج مسائل الأطفال بصورة منتظمة في مفاوضات واتفاقيات السلام، مما يجعلها مكونا أساسيا في برامج ما بعد الصراع. وتدعم الجزائر أيضا استكمال وضع آلية للمراقبة الفعالة والرصد تؤدي المنظمات غير الحكومية دورا فيها.

وتدعم الجزائر استحداث القوائم، ونأمل أن تدرج فيها حالات محددة للأطفال الذين يعيشون تحت الاحتلال الأجنبي. وتشجع الجزائر، في هذا الصدد، على اتخاذ التدابير المناسبة عندما لا تحرز الأطراف تقدما كافيا في تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولكن ينبغي تحديد أهداف هذه التدابير بدقة لكي لا يصبح الأطفال عرضة لآثارها السلبية المباشرة. كذلك، يستلزم الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية وبالأسلحة الصغيرة اتخاذ تدابير مناسبة.

إن رصد الجزاءات المبررة وفرضها لن يكون كافيا إلا إذا عززت هذه الجزاءات بتدابير مكملة موازية لها. ونرى أن أهم هذه التدابير هو زيادة الموارد المخصصة لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من خلال التمويل المخطط والمضمون والمناسب.

إن وجوب الفعالية يستلزم الدعم المتواصل، فهو ضروري بالنسبة للمهمات طويلة الأمد كالتي نقوم بها. وفي هذا المجال، تؤيد الجزائر بشكل خاص المشاركة المتعاظمة للمنظمات الإقليمية وتدعو إلى دعم أنشطتها. إن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب التي أرست سابقة تاريخية في تحريم تجنيد الأطفال دون سن الـ ١٨، يمكنها أن تؤدي هذا الدور الداعم كاملا عندما يتم تعزيز وسائل عملها.

في الختام، اسمحوا لي أن أقول إن حوار اليوم مرتبط بجوهر الكرامة الإنسانية، ليس لأنها من القيم المشتركة لدى الجميع فحسب، بل أيضا لأنها حجر الزاوية الأساسي لمنظمتنا. وهو لذلك يتطلب منا اعتماد نهج عالمي قائم على التضامن. ومن خلال هذا النهج الذي يستمد وحيه من الحاجة العالمية إلى السلام والديمقراطية والتنمية، سيكون بوسعنا أن ''نعطي العالم إلى الأطفال'' إذا ما استخدمت التعبير الجميل للشاعر العظيم ناظم حكمت.

السيد آدجي (بنن) (تكلم بالفرنسية): يود وفدي أن يرحب بك، سيدتي الرئيسة، ونعرب عن سعادتنا برؤيتك تديرين أعمال المجلس. ونضم صوتنا إلى كلمات الشكر التي وجهت إليكم لعقد هذه الجلسة المفتوحة لمجلس الأمن بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة. وتوضح مناقشة اليوم مدى قلق مجلس الأمن على حالة الأطفال في البلدان التي تستعر فيها الصراعات، لا سيما حالة الأطفال الجنود الذين يتم انتزاعهم من مجتمعاتهم على يد جنرالات الحرب الذين يستخدمون المخدرات والعنف المعنوي والجسدي لكي يحولوا هؤلاء الأطفال إلى جنود قاسين في خدمة قضايا لا يفقهون عنها شيئا.

ولكي أتقيد بالخمس دقائق المخصصة لبيانات الأعضاء، سأقتصر على تناول بعض الشواغل التي تهمنا. وسيكون نص بياني الكامل في متناول الوفود.

نشكر الأمين العام على تقريره (S/2003/1053) إلى مجلس الأمن والجمعية العامة المؤرخ ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، عملا بالقرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣). وقد قدم التقرير تحليلا وافيا لمسألة الأطفال في الصراعات المسلحة. والتقييم الوارد في التقرير للتقدم المحرز بشأن الحماية يكتسب

أهمية خاصة من حيث أنه يبين وعي المجتمع الدولي بالطبيعة الخطيرة للمشكلة، وبالحاجة إلى مضاعفة جهوده للقضاء على ظاهرة العنف ضد الأطفال. ويوضح التقرير الشامل أن آليات حماية الأطفال في مناطق الصراع قد تم تعزيزها في السنوات الأخيرة بإضافة عناصر جديدة إليها على المستويات الدولي والإقليمي والمحلي. وفي هذا الصدد، نشدد على ضرورة الالتزام الصارم للأطراف المتنازعة باتفاقيات جنيف الخاصة بالقانون الإنساني الدولي وباتفاقية حقوق الطفل.

ويسرنا أنه توجد الآن بحوزة مجلس الأمن عملا بالقرارات ذات الصلة، قائمة بالجماعات والكيانات المتورطة بتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصراعات. ولمجلس الأمن الآن أن يتخذ التدابير الجريئة كإجراء رادع يضع حدا لحالة الإفلات من العقاب التي يتمتع بها مرتكبو الجرائم ضد الأطفال. وفي هذا المجال، يمثل القراران ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣) بداية طيبة في هذا الاتجاه. وإذا أعلن مجلس الأمن اتخاذ تدابير أشد، فإن ذلك سيعزز مصداقية الجهود في مجال الوقاية وسيزيد من فعاليتها.

وعلى غرار ما فعله الأمين العام، يشير وفدي بتأكيد خاص إلى المبادرات المتخذة من قبل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وعلى وجه الخصوص إعلان أكرا لعام ٢٠٠٠، وخطة العمل بشأن الأطفال المتأثرين بالحرب، والتدابير المتخذة لاحقا في إطار تنفيذ تلك الوثائق. ومع ذلك ما زالت المشكلة صعبة في المنطقة دون الإقليمية لغرب أفريقيا، مما يستدعي قيام المجتمع الدولي بعملية تعبئة نشيطة لمنع تجنيد الأطفال، ويؤسفنا أن هذا التجنيد ما زال مستمرا.

ويعتقد وفدي أنه لأجل تحقيق فعالية حملة مكافحة جرائم الحرب التي يقع ضحيتها الأطفال المتأثرون بالصراع، ينبغي أن تدار هذه الحملة مع أخذ جميع العوامل التي تمثل تحريضا لمرتكبي الجرائم في الحسبان. ويؤمن وفدي بصواب الرأي الداعي إلى تعريف العلاقة بين انتهاك حقوق الطفل وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والألغام الأرضية والذخيرة غير المنفجرة. ومن الواضح أن التقدم في منع انتشار هذه الأسلحة سيكون له أثر حقيقي على الأطفال المتأثرين بالحرب. لذلك، تمس الحاجة إلى تذليل الخلافات في الرأي التي تحول دون شن المجتمع الدولي حملة فعالة ضد هذه الآفات. إن السهولة التي تجدها الجماعات والكيانات غير المتمتعة بصفة الدولة في الحصول على الأسلحة ليست معقولة بتاتا، وتستلزم قيام مجلس الأمن، عملا بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين، باتخاذ إجراءات بهذا الشأن.

ثمة ظاهرة أخرى برزت إلى جانب انتهاك حقوق الأطفال، وأعني بها الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية. وكما هو معروف، يجري استغلال الأطفال في هذا المجال بصورة مزرية، ويتعرضون إلى العديد من الانتهاكات وسوء المعاملة. والموارد التي يتم شراؤها بصورة غير قانونية في هذه الحالات تشجع على إطالة أمد الصراع. ومجلس الأمن في حاجة إلى الوسائل الكفيلة بوقف هذه الممارسات ولتمكين شعوب البلدان المعنية من استغلال مواردها الطبيعية في حالة من السلم من أجل النهوض بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل النظام السياسي الذي تختاره. ويؤيد وفدي جميع الجهود التي اتخذت والتي ستتخذ في هذا المجال. ونأمل أن تقوم هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة باتخاذ الإجراءات الفورية في الميدان. ونشكر منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة على عملها الهام لمساعدة الأطفال أينما احتاجوا إلى المساعدة. كما نرحب بالاهتمام الذي أبدته المنظمات غير الحكومية بحماية الأطفال في مناطق الصراع.

ومن المهم أيضا أن يتم تخطيط عمليات حفظ السلام المنشأة بإذن من مجلس الأمن بحيث توفر إطارا لإنعاش الأطفال المتأثرين بالحرب. وفي هذا الصدد ينبغي أن تكون

تلبية احتياجات الأطفال أحد مكونات برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيكون ذلك النهج مفيداً للأطفال المتضررين، وللمجتمع الدولي في مجموعه، لأنه سيتيح إمكانية تسهيل عودة الأطفال إلى الحياة المدنية الطبيعية، والاستعاضة عن ثقافة العنف المغروسة في عقولهم بثقافة السلام.

وفي الختام، يرى وفدي أن من الأهمية بمكان أن تؤدي مناقشة اليوم إلى اتخاذ مجلس الأمن تدابير محددة لتنفيذ توصيات الأمين العام والمقترحات ذات الصلة المقدمة في هذه الجلسة المفتوحة. ووفدي على استعداد، في ذلك الصدد، لأن يسهم في الأيام القادمة في صياغة واعتماد مشروع القرار الذي بادر الوفد الفرنسي إلى وضعه.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل بنن على العبارات الطيبة التي وجَّهها إليَّ.

السيد غاسبار مارتنز (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): من المناسب تماماً، ومن دواعي الشرف الكبير لنا في مجلس الأمن أن تترأسي سيدتي الوزيرة هذه الجلسة، وهي طريقة تعطي لمداولاتنا الأهمية الكبيرة التي تستحقها.

وأود أن أشكر الرئاسة الشيلية على عقد هذه الجلسة. والتي تترجم انشغال مجلس الأمن وإدراكه المتجدد حيال واحدة من أكثر المسائل الإنسانية حساسية وأهمية اليوم، وهي مسألة يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف جهوده بشأنها كيما يقضي عليها قضاء تماما من الحياة المعاصرة. إن الإساءة إلى الأطفال واستغلالهم في شن الحرب يشكلان أبشع انتهاك لحقوق الإنسان وعملاً خسيساً من أعمال العنف ضد الضمير العالمي، في عالم ينبغي أن يصبو إلى الاحترام التام لسلامة حياة البشر وتنميتها.

ونرحب بتقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة (S/2003/1053)، ونعرب عن امتناننا للسيد أولارا أوتونو والسيدة كارول بيلامي على الإحاطتين الإعلاميتين اللتين قدماها هذا الصباح. ونقدر تمام التقدير المساهمات الهامة التي يقدمانها باسم الأطفال الذين تحيط بهم صراعات مسلحة، والتي تستهدف تخفيف معاناتهم والقضاء على هذه الظاهرة التي تستحق كل إدانة.

ولقد تسنى بفضل جهود الأمين العام، وممثله الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، التوصل إلى توافق دولي في الآراء لإنهاء إشراك الأطفال في الصراعات المسلحة والاعتراف بحقوق الأطفال في أي من حالات الصراع. وهذا هو الافتراض الأساسي الوارد في تقرير الأمين العام بشأن المسألة التي ننظر فيها اليوم، وهو افتراض ينتهي بنا إلى بعض الاستنتاجات الهامة جدا.

الاستنتاج الأول هو التزام الأمين العام وكامل منظومة الأمم المتحدة بتحسين حالة الأطفال في الصراع المسلح وتغييرها. والاستنتاج الثاني هو وجود إطار يتضمن معايير وقواعد وأفضل الممارسات والسياسات العامة لوضع معايير يتعين أن تتوصل إلى تنفيذها أطراف الصراعات المسلحة والمجتمع الدولي من أجل تعزيز الهدفين الأساسيين المتمثلين في حماية الأطفال ووضع حد لهذه الانتهاكات البغيضة لحقوق الإنسان الخاصة بالأطفال. والاستنتاج الثالث هو فضح وإخزاء الضالعين في هذه الممارسات. ونتوقع أن ذلك يمكن أن يصبح عاملاً للردع أو مرحلة أولى من عملية تؤدي إلى فرض تدابير تستهدف أولئك الذين يصرون على تحدي المجتمع الدولي فيما يتصل بهذه المسائل الإنسانية الأساسية.

ويشير تقرير الأمين العام في عدد من الحالات إلى جوانب التقدم المحرز في حماية الأطفال المتضررين بالصراع المسلح. ويمثل إدراج هذه المسألة في جدول أعمال مجلس

الأمن إسهاماً هاماً في هذا المسعى. وما اتخاذ المجلس لأربعة قرارات وتقدمه بمبادرات ذات صلة مثل إدماج حماية الأطفال في ولايات وتقارير وبعثات حفظ السلام، وتدريب الموظفين للقيام بذلك، فضلاً عن إيجاد ونشر مستشارين لحماية الأطفال في بعثات حفظ السلام، إلا أدلة واضحة على التقدم الذي أحرزناه.

وثمة صكوك دولية هامة نافذة الآن، كما أن هناك التزامات محددة بحماية الأطفال تم الحصول عليها من أطراف الصراعات. ونوافق تماماً، في ذلك الصدد، على الاستراتيجية التي أوجزها الممثل الخاص للأمين العام والرامية إلى تقوية الأساس اللازم لحقبة من التنفيذ، بمواجهة التحدي المتمثل في كفالة تنفيذ هذه المعايير على أرض الواقع.

ويصور الجزء المتعلق من التقرير بمتابعة قرار مجلس الأمن ١٤٦٠ (٢٠٠٣) واقعاً مؤسفاً بحق. فمازالت أعمال معينة من أعمال العنف والإساءة ضد الأطفال، مثل القتل، والتشويه، والعنف الجنسي والجنساني، واختطاف الأطفال مستمرة دون هوادة، في الوقت الذي تقوم جميع الأطراف الوارد ذكرها في التقرير السابق بتجنيد الأطفال والإساءة إليهم – وهذه حالة ندينها بأقوى العبارات ويجب عكس اتجاهها عن طريق التصميم وتنسيق الجهود من جانب المعنيين.

ويؤيد وفدي تمام التأييد مخطط الإجراءات الوارد في تقرير الأمين العام لمواجهة الاستغلال البشع للأطفال في حالات الصراع المسلح. ويجب أن تصبح برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج جزءاً لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام. ويجب أن تتضمن أحكاماً معينة لحماية الأطفال. ويجب أن يصبح نشر مستشاري حماية الأطفال في جميع بعثات حفظ السلام ممارسة معتادة تكفل العلاج السليم لحالة جميع الأطفال المتضررين بالصراع. ويجب زيادة تكثيف وصقل وعي أطراف الصراع بغية الحصول على التزامات محددة بشأن رفاهة الأطفال وإنهاء استخدامهم كجنود. ويجب أن يصبح الاقتراح المقدم من الممثل الخاص لضمان القيام بالرصد والإبلاغ على نحو أنجع داخل منظومة الأمم المتحدة عنصراً أساسياً في الكفاح ضد الإساءة إلى الأطفال في حالات الصراع. ونحن مقتنعون بأن تلك الاقتراحات، إذا ما وضعت موضع التنفيذ بفعالية، ستعطي دفعة حاسمة الأهمية للكفاح العالمي ضد هذه الحالة التي تستحق الإدانة.

ونرى، في ذلك الصدد، أن من الأهمية بمكان تعزيز مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، والدور الذي يضطلع به في تيسير وتنسيق إنشاء آلية للرصد والإبلاغ من أجل تحقيق هدفنا. وتشيد أنغولا تماماً بولاية المكتب وتسلم بأهمية دعمها من الميزانية العادية للأمم المتحدة، وفقاً لما نص عليه القرار ٥٨/٢٤٥ الذي اتخذته الجمعية العامة في الشهر الماضي.

وبعد ٢٥ سنة من الصراع المسلح، يمر بلدي، أنغولا، الآن بعملية إعادة دمج آلاف عديدة من الأطفال المتضررين بذلك الصراع في الحياة الطبيعية. وقد تم اتخاذ عدد من الخطوات، ووضع ما يلزم من سياسات لضمان سلامة أولئك الأطفال وإعادة دمجهم في المجتمع. وتتمثل أولى هذه الخطوات في إنشاء محكمة للشباب تتلقى الشكاوى بشأن الجرائم التي ارتكبت ضد القصَّر، ولا سيما المتضررين منهم بالصراع. وتتمثل الخطوة الثانية في وضع برنامج لإيجاد وتحديد أماكن الأسر المساعدة في لم شمل الأطفال الذين انفصلوا عن عائلاتهم في أثناء الصراع.

والثالث برنامج وطني لإصدار شهادات الميلاد مجانا، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف).

في عام ٢٠٠٣، نجحنا في إدماج أكثر من ٦٠٠ ٠٠٠ طفل متضرر من الصراع في النظام التعليمي

الوطني. وأنشأنا أيضا عددا من البرامج لإعادة إدماج الأطفال في مجتمعاهم ولاستعادة صحتهم العقلية والبدنية، بالإضافة إلى برنامج لنزع السلاح وإزالة الألغام يهدف إلى حماية الأطفال وضمان رفاهتهم.

ولا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله في حل مشكلة هذه التركة المؤلمة للغاية التي خلفتها الحرب. ولكن الحكومة الأنغولية والمجتمع المدني والأمة الأنغولية عموما، مصممة، بمساعدة المجتمع الدولي، بما في ذلك الموظفون المدنيون الدوليون والمنظمات غير الحكومية، على طي هذه الصفحة الكالحة من تاريخنا الحديث، بصورة نهائية، وكفالة حياة كريمة ومستقبل يحمل آمالا جديدة للشباب الأنغولي.

ختاما، أود أن أشير إلى التوصية الأخيرة الواردة في تقرير الأمين العام (S/2003/1053)، التي تتناول ما نعتقد أنه لُب المسألة التي نناقشها اليوم. ونحن، في الواقع، نؤيد تماما التوصية بتسخير مزيد من الجهود وزيادة التضافر في هذه الجهود لإنهاء الصراعات الدائرة، التي تدمر حياة ملايين الأطفال، وبمعالجة العوامل الأساسية التي تيسر حدوث الصراعات وتكرارها. وهذا ليس ممكنا فحسب، بل هو حتمي.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل أنغولا على كلماته الطيبة الموجهة إلي.

السيد كونوزين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إننا سعداء بأن نرحب بكم في قاعة مجلس الأمن، سيدتي الرئيسة. ونحن ممتنون للسيد أولارا أوتونو على إحاطته الإعلامية، وعرضه لتقرير الأمين العام (S/2003/1053) وعلى العمل الذي يقوم به لحماية الأطفال في مناطق الصراع. ونحن ممتنون للسيدة كارول بيلامي، المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) على إسهامها الكبير في أعمال المجلس اليوم.

إن الأطفال من أضعف القطاعات السكانية في الصراعات المسلحة. والأطفال الذين يشاركون في القتال، والأطفال من ضحايا الحرب، والأطفال اللاجئون، والأطفال المعوقون والأطفال المنبوذون – هؤلاء أصبحوا نتيجة مأسوية للعديد من الحروب الأهلية والصراعات الدولية. وبالنظر إلى كبر حجم هذه الظاهرة وحدهّا، وخاصة في أفريقيا، يمكن أن تعتبر تهديدا جديدا للسلم والأمن في فرادى المناطق.

وحماية حقوق الأطفال، من جملة أمور أخرى، في الصراعات المسلحة وحالات ما بعد الصراع، إحدى أهم واجبات المجتمع الدولي. وأنجع السبل لحماية الأطفال منع نشوب الصراعات. وهنا تصعب المبالغة في تأكيد أهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة ومجلس الأمن، الذي يتحمل المسؤولية الأساسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

إننا نقدر تقرير الأمين العام الذي أعد لجلسة مجلس الأمن المعقودة اليوم، ونود أن نركز على بضع نقاط نعتقد أن لها أهمية ذات أولوية.

وأولها مشكلة استخدام الأطفال الجنود من قبل الجماعات المسلحة – وليس من قبل الجماعات غير الشرعية فقط، وإنما من قبل القوات الحكومية كذلك. ونحن ندين بشدة تجنيد الأطفال. وهذا يمثل وفقا للقانون الدولي، جرائم حرب ذات طابع جسيم. وفي هذا الصدد، ندعم جهود الأمين العام الرامية إلى الكشف عن الأطراف في الصراعات المسلحة التي تواصل هذه الممارسة الفظيعة المتمثلة في استخدام الأطفال المقاتلين. ومع ذلك، نود أن نشير هنا إلى ضرورة اتباع نهج أكثر تدقيقا وأكثر توازنا لإجراء تقييم قانوني للحالة، والحاجة إلى استخدام المصطلحات الصحيحة، ولا سيما عندما نتكلم عن الحالات في بلدان معينة.

ومن المهم للمجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن، أن يشارك على نحو أكثر فعالية في حل هذه المشكلة.

إننا نحتاج إلى النظر في الطريقة التي يجري بها تنفيذ قرارات مجلس الأمن المتخذة بالفعل في هذا المجال، ونحتاج إلى مناشدة جناة معينين لإيقاف تجنيد الأطفال أو استخدامهم في الصراعات المسلحة. وقد حان الوقت لتقييم أي الإجراءات العملية، بما في ذلك الإجراءات الواردة في قرارات مجلس الأمن، ينبغي اتخاذها ضد أولئك الأشخاص الذين تجاهلوا بصورة مطردة مطالب مجلس الأمن في هذا المجال.

ومهما كان، من الواضح أن جهود مجلس الأمن في هذا المجال غير كافية. ونعرب عن أسفنا على أن الهيئات الوطنية لا تُبدِ الإرادة المناسبة للقيام بذلك، على الرغم من أنها تتحمل المسؤولية الأولية عن حل مشكلة الإفلات من العقاب. وينبغي لنا أن نلقي نظرة فاحصة لنرى ما إذا كان لدى البلدان المتضررة بهذه البلوى الأساس التشريعي الوافي، وينبغي لنا أن نفحص إلى مدى يتسم نظام العدالة فيها بالكفاءة. وإذا اقتضى الأمر، يمكن للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة الملائمة.

إننا نتفق مع الرأي الواسع الانتشار القائل بعدم جدوى إقامة نظام إضافي للرصد والمعلومات فيما يتعلق بحماية الأطفال في الصراعات المسلحة في فرادى المناطق دون الإقليمية. على سبيل المثال، بالنظر إلى ما تتسم به هذه المشكلة من طابع عابر للحدود في غرب أفريقيا، يمكن لمكتب الممثل الخاص للأمين العام في هذه المنطقة دون الإقليمية، بالتعاون مع بعثات الأمم المتحدة في كوت ديفوار وليبريا وسيراليون، أن يضطلع بالرصد.

ونوافق على أقسام التقرير التي تشير إلى إدراج عنصر الأطفال في الأنشطة الرئيسية لولايات بعثات حفظ السلام، وإلى إتاحة سبل الوصول للمنظمات الإنسانية في مناطق الصراع، وإلى فصل المدنيين عن المقاتلين والإبقاء على الطابع المدني للأماكن التي يقيم فيها اللاجئون والمشردون داخليا.

ومن المواضيع الهامة الاستغلال الجنسي للأطفال، خصوصا استغلال الفتيات، وهن في هذا الصدد أضعف الفئات السكانية في حالات الصراع. ومما يثير أشد الاستياء بشكل خاص الحالات التي لا يمارس فيها العنف الجنسي من الفصائل والجماعات المسلحة فحسب، بل من موظفي العمل الإنساني وحفظة السلام، الذين يوليهم الضحايا ثقة خاصة ويتوقعون منهم الرأفة والمساعدة. وتؤيد روسيا تأييدا تاما جهود الأمين العام وممثله الخاص الرامية إلى توفير التدريب الشامل لموظفي الأمم المتحدة، وضبط سلوكهم بصورة صارمة ومنع إفلات الجناة من العقاب.

وينبغي أن يكون تنفيذ المكون الإنساني لحماية الأطفال في الصراع المسلح من الصلاحيات الخاصة للمنظمات المتخصصة – منظمة الصحة العالمية، واليونيسيف، وبرنامج الأغذية العالمي، ومكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، وغير ذلك من المنظمات التي لها ولاياتها الخاصة. ويتعين على مجلس الأمن تقديم الدعم السياسي الشامل في تنفيذ هذه المهام، مع اضطلاع الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال في الصراع المسلح بدور أساسي، ولا سيما عندما يتعلق الأمر بالمساعدة على إنشاء الأنشطة وتنسيقها في آلية الرصد. ومن الصعب المبالغة في تأكيد أهمية الدور الذي يضطلع به في هذا المجال العديد من المنظمات غير الحكومية. إن هؤلاء الأشخاص المؤثرين على أنفسهم يستحقون امتناننا الخاص.

ونأمل أن يعكس مشروع الوثيقة الذي سيعتمد بعد مناقشة اليوم ضرورة الامتثال الصارم لميثاق الأمم المتحدة وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، فضلا عن قواعد ومبادئ القانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): من دواعي السرور العظيم لوفدي أن يراك، سيدتي، تترأسين شخصيا المجلس. فحضورك اليوم هنا، في غمار انشغال المجلس بظاهرة ذكّرنا شريط الفيديو المؤثر الذي شاهدناه لتونا بفداحتها ووحشيتها، إنما يعزز الرسالة التي ننوي إرسالها. وإننا نرحب بالإحاطة الإعلامية المحفزة الممتازة التوثيق التي قدمها الممثل الخاص أولارا أوتونو، ونشيد بتفانيه إزاء مسألة حماية الأطفال. ونرحب أيضا بحضور السيدة كارول بيلامي، ونشيد بالعمل الهائل الذي تضطلع به على رأس منظمة الأمم المتحدة للطفولة.

ويضم وفد رومانيا صوته إلى البيان الذي ستدلي به الرئاسة الأيرلندية للاتحاد الأوروبي.

إن تجنيد الأطفال للقتال في مناطق الصراعات في مختلف أنحاء العالم وما ينطوي عليه استغلالهم من وجوه عديدة يمثلان واقعا مخجلا في عالمنا المعاصر. إن القرار الذي اتخذه مجلس الأمن بالتصدي لمحنة الأطفال في الحرب لجدير بالملاحظة، وإننا نشعر بالبهجة لكون محفلنا ملتزم شديد الالتزام بذلك الموضوع، ولرؤية أن عددا كبيرا جدا من أعضاء الأمم المتحدة قد أتى للإعراب عن الاهتمام بالمناقشة الجارية اليوم.

إن الجنود الأطفال الذين أُبعدوا عن أسرهم وأُجبروا على مجابهة أهوال الحرب التي كثيرا ما يتعرضون خلالها للإصابات أو الإعاقة أو الصدمات النفسية من جراء الخوف أو الكراهية المحفورة في ذاكرتهم، يعانون لا من حرمان الطفولة فحسب، بل ومن احتمال مجابهة مصير غامض في الكبر. وقد شكل القرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣) خطوة إلى الأمام في مهمتنا المشتركة لمنع هذه المأساة من أن تطال حياة العديد من الأطفال وللتخفيف من أي ضرر قد يكون لحق بهم. ويتمثل أحد عناصر القرار الذي نعتقد أنه يستحق اهتماما خاصا في الموقف المتخذ بشأن حالات وقوع النساء والأطفال، ولا سيما الفتيات، فريسة للاستغلال أو ضحية للإيذاء الجنسي في سياق أزمة إنسانية ما، خاصة عندما يكون مقترفو هذه الأعمال من حفظة السلام أو من أفراد المعونة الإنسانية.

واليوم، وبالنظر إلى تقرير الأمين العام الجدير بالملاحظة، فإننا ندرك بكل ارتياح أن المبادئ الأساسية الستة التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات قد أُدرجت في مدونة قواعد سلوك موظفي بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون. ويشكل ذلك خطوة كبيرة إلى الأمام، ورومانيا التي تقدم عددا كبيرا من حفظة السلام إلى بعثات الأمم المتحدة في أنحاء عدة من العالم، لا يسعها إلا أن ترحب بعزم الأمين العام على توسيع نطاق سريان هذه المبادئ على أفراد الأمم المتحدة كافة.

وأغتنم هذه الفرصة لأذكر بأن رومانيا كانت أحد أوائل البلدان التي وقعت ثم صدقت على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة. وقد أحطنا علما مع بالغ الاهتمام بالتوصيات الواردة في تقرير الأمين العام لتكثيف جهود مكافحة تجنيد الأطفال وإشراكهم في الصراعات المسلحة، ونعكف حاليا على تحليلها بروية.

لقد آن الأوان فعلا لضمان أن تطبق جميع الأطراف المعنية المعايير المعمول بها تطبيقا فعالا. ولبلوغ تلك الغاية نؤيد إنشاء آلية منهجية موضوعية شاملة لمتابعة انتهاكات حقوق الطفل في مناطق الصراعات والإبلاغ عنها. لذا، فإن استخدام شبكة الأمم المتحدة الميدانية في مناطق الصراع يبدو أنسب الحلول. وفي الوقت نفسه، سوف يتعين على واحدة من وكالات الأمم المتحدة في الميدان أن تؤدي دور جهة

التنسيق لمثل هذه الآلية، بما ييسر إقامة حوار متساوق وفعال مع الأطراف في أي نزاع ووضع مفاهيم لخطط عمل محددة وتنفيذها، على سبيل المثال في ميدان التعليم. وإننا نؤيد الدور المحتمل أن تؤديه المحكمة الجنائية الدولية في محاكمة المتهمين بارتكاب جرائم حرب ضد الأطفال وإنزال العقوبة بالمذنبين منهم.

وأود أن أعرب عن كامل تقديري للجهود الاستثنائية التي يبذلها الممثل الخاص للأمين العام، السيد أولارا أوتونو، المعروف بتفانيه واختصاصه في ميدان حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. ونأمل أن يغدو قادرا على متابعة تنفيذ المقترحات المبينة في تقريره الصادر في آب/ أغسطس ٢٠٠٣، وأداء دور نشيط في استعراض المعلومات المتعلقة بانتهاكات معايير حماية الأطفال في زمن الحرب، واقتراح إجراءات متابعة.

وعلينا ألا ننسى التقدم المحرز خارج سياق الأمم المتحدة بفضل الجهود العظيمة التي تبذلها المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني، بما يشمل المستوى الإقليمي. وإننا نشجعها على متابعة العمل الممتاز الذي تضطلع به في الميدان، بما في ذلك أنشطة منع التجنيد، وتخفيف معاناة الأطفال الضحايا ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، بالتعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة في الميدان.

سوف يستهل مجلس الأمن قريبا مشاورات بشأن مشروع قرار جديد يتضمن مبادئ توجيهية واضحة بشأن اتخاذ خطوات في المستقبل لحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح. وإني على اقتناع بأنه سيتم، عند توافر التصميم والالتزام الضروريين لدى أعضاء المجلس، الاتفاق بسرعة على مشروع القرار، وقد يتم اعتماده قريبا.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): أود بدوري أن أرحب بعودتك سيدتي إلى مجلس الأمن، إن مغادرتك دفء عاصمتك سانتياغو ومجيئك إلى برد نيويورك القارس لدليل على الأولوية التي توليها بلدك، وأنت شخصيا، لهذا البند الهام المتعلق بالأطفال، والذي نحن اليوم بصدد النظر فيه. ويرتبط هذا البند ومناقشتنا هذه في نهاية المطاف بمقصد في صميم ميثاق الأمم المتحدة، ألا وهو: إنقاذ الأجيال المقبلة – أي أطفالنا – من ويلات الحرب.

وأود كذلك أن أشكر السيد أولارا أوتونو، الممثل الخاص للأمين العام، والسيدة كارول بيلامي، المديرية التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، على العرضين الشاملين اللذين قدماهما إلينا، واللذين سيسهمان في إثراء مداولات المجلس وما تسفر عنه من قرارات بشأن هذا البند.

وفي الوقت الذي يستعرض فيه المجلس ما تم إحرازه حتى الآن من تقدم، نود أن نشكر الأمين العام على تقديمه مرة أخرى تقريرا شاملا وموجزا في نفس الوقت. إن التوصيات الواردة في ذلك التقرير جديرة بأن يمعن المجلس نظره فيها، ويحدونا الأمل أن يترجم ذلك قريبا إلى قرار يعتمد بتوافق الآراء. ونقدر أيضا ما يبديه الممثل الخاص للأمين العام من التزام راسخ وما يبذله من جهود حثيثة، كما نقدر الدور الذي تؤديه اليونيسيف بوصفها وكالة الأمم المتحدة الرائدة في مجال حماية الأطفال من وطأة الصراعات المدمرة. ويجدر بي أن أضيف أيضا أن مجموعة المنظمات غير الحكومية بذلت بدورها مساهمات لا تقدر بثمن. وبغية تحقيق مشاركة مستدامة ومفيدة، لا سيما مع الأطراف من غير الدول، من المهم أن تحافظ المنظمات غير الحكومية على الموضوعية وأن تسعى إلى تحقيق جدول أعمال إنساني محض.

ويغطي تقرير الأمين العام هذه السنة مجالات جديدة. فإلى جانب ذكر أطراف الصراعات المدرجة في جدول الأعمال النشط للمجلس التي ما زالت تقوم بتجنيد الأطفال، فإن التقرير يورد أيضا أطرافا في صراعات أخرى غير مدرجة في جدول أعمال المجلس. ونؤيد هذا النهج لما يسمى شعبيا ''التشهير والتخجيل'' بوصفه أداة مفيدة لضمان امتثال الأطراف. ولتحقيق تلك الغاية، ينبغي تحديد الصراعات والأطراف في الصراعات على حد سواء.

وقد جرى التصدي حقا بشكل واسع لمسألة الجنود الأطفال في التقارير السابقة. وهناك حاجة أيضا إلى إبراز انتهاكات فظيعة أخرى وحالات إساءة معاملة ارتكبت ضد الأطفال في حالات الصراع. وكرس تقرير الأمين العام هذه السنة قسما لإيراد تحليل لتلك الانتهاكات وحالات إساءة المعاملة.

والتحدي الرئيسي الآن، كما بينه الأمين العام بحق، هو كفالة تطبيق المجموعة الشاملة للمعايير الدولية التي جرى اعتمادها. وفي هذا السياق، تشكل برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الآن جزءا لا يتجزأ من عمليات حفظ السلام. غير أنه، نظرا لأن الأطفال عرضة للضغوط الاقتصادية والاجتماعية، فإنهم يتعرضون أيضا لخطر إعادة التجنيد. ويمكن أن تشكل المشروعات التي توفر الفرص الاقتصادية والمرافق التعليمية للأطفال المسرحين ولإدماجهم الاجتماعي سبلا مفيدة لمنع إعادة التجنيد.

إننا نفضل اقتراح الأمين العام بتعزيز آلية الرصد وإعداد التقارير. ومع ذلك، عوضا عن إنشاء آليات جديدة، سيكون إنفاذ الآلية العاملة القائمة أكثر فعالية. وعلاوة على ذلك، ينبغي المحافظة على الطابع الحكومي الدولي لتلك الآليات.

والمعلومات الموثوق بها والدقيقة أمر ضروري لرصد الالتزامات وتنفيذها. وقد ينظر المجلس في تجميع خلاصة عامة – واستكمالها على نحو منتظم – للبيانات الإحصائية بشأن الأطفال المتضررين بالصراعات المسلحة، بما في ذلك تقييم للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال وإساءة معاملتهم، وإذا أمكن، للمسؤولين عن ارتكاب تلك الانتهاكات. ويمكن بعدئذ أن يرفق هذا مع التقرير السنوي للأمين العام.

وينبغي أن يوكل تجميع تلك البيانات، حيثما أمكن ذلك، إلى المكاتب القطرية للأمم المتحدة والأفرقة الإنسانية وبعثات حفظ السلام. ويمكن إنشاء مركز اتصال في إدارة الشؤون السياسية للعمل في مشاورات وثيقة مع الممثل الخاص للأمين العام بغية تنسيق إدماج حماية الأطفال في جميع جوانب عمليات السلام، بما في ذلك نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج.

والمفجع أن المجتمع الدولي يصبح عادة منشغلا بمحنة الأطفال في نهاية الصراعات. وبحلول ذلك الحين، هناك أطفال أقل لإنقاذهم، كما أن معظم الأطفال يكونون قد شهدوا أسوأ المعاناة. وبالتالي لا بد أن يكون مسعانا في مجلس الأمن هو كفالة أن تبدأ حماية الأطفال في الصراعات المسلحة قبل نشوب الصراعات – قبل خوض الحروب وبدء القتل والتشويه. ولا بد أن يتصدى المجتمع الدولي للأسباب الجذرية، التي تتمثل في معظم الحالات في أوجه عدم المساواة الاجتماعية – الاقتصادية، والتمييز العرقي المنتظم، والحرمان من حقوق الإنسان، والاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية. وتقع على مجلس الأمن مسؤولية خاصة في هذا الصدد. فلدى المجلس السلطة والمقدرة على إنشاء الآليات والطرائق التي يمكن أن تساعده في الاضطلاع بدوره الأساسي والمحوري في منع نشوب الصراعات وتشجيع التسوية السلمية للنزاعات.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل باكستان على الكلمات الطيبة التي وجهها إليَّ.

السيد باخا (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): إننا ممتنون لأن رئاسة المجلس اعترفت بأهمية مسألة الأطفال والصراعات المسلحة بوضعها في جدول أعمال المجلس في وقت مبكر هذا العام. ويشرفنا أنكم، سيدتي، وزيرة خارجية شيلي، ترأسون جلسة صباح هذا اليوم.

ونود أيضا أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراعات المسلحة، والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة على إحاطتيهما الإعلاميتين الهامتين.

ما فتئت مسألة الأطفال والصراعات المسلحة موضوعا لعدد من قرارات مجلس الأمن. ويهيب آخر قرار للمجلس بشأن الموضوع، القرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣)، بالأطراف في الصراعات المسلحة تقديم معلومات بشأن الخطوات التي اتخذت لإنهاء تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، ووضع خطط عمل لإنهاء استخدام الأطفال جنودا.

وبالتالي فإننا نؤيد الدعوة التي وجهها الأمين العام بأنه لا بد لنا أن نتحرك صوب ما دعاه بعصر تطبيق المعايير والقواعد الدولية لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة.

وفي هذا الصدد، هناك حاجة في إطار منظومة الأمم المتحدة – حيث أدوار كيانات الأمم المتحدة محددة بوضوح – إلى إيجاد إطار لحماية الأطفال المشاركين في الصراعات المسلحة. وسيشكل تحديد المسؤوليات والمهام خطوة هامة في ضمان تغطية المجالات الحرجة للاستجابة وعدم ازدواجية المهام. وتمثل اقتراحات الممثل الخاص المعني بالأطفال والصراعات المسلحة بشأن إنشاء شبكة للرصد من أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها نقطة انطلاق جيدة لتحديد المسؤوليات والتكليف بها استنادا إلى اختصاصات هذه الهيئات والأجهزة وخبرتها. وينبغي للمجلس من جانبه أن يتمكن من تحديد دوره الحيوي للإنفاذ في الشبكة بطريقة مساندة لعمل الهيئات الأخرى وأن يكون للمجلس تفويض فيما يتعلق بحالة الأطفال في الصراعات المسلحة. ولدى اضطلاع المجلس بدوره، ينبغي أن يحدد أولويات العمل وأن يتأكد من أن عمله مركز، لا سيما على المجالات حيث النتائج ملموسة ويمكن تحقيقها مباشرة.

ومن أمثلة هذه المهام المركزة ضمان أن تكون معايير حماية الطفل منفذة باستمرار في بعثات حفظ السلام. ويمكن للمجلس أيضا أن يقدم التوجيه في تحديد أولويات البلدان ومناطق الصراعات التي ستحتاج إلى دعم من المانحين لإعادة الإدماج وإعادة التأهيل الطويلة الأجل في المجتمع. وقد أظهرت التجربة على أرض الواقع أنه حيث لا توجد موارد كافية لاستمرار برامج نزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج، يزداد وقوع العمل الانتقامي كما تهدر الفوائد في تحسين حالة الأطفال بسبب الافتقار إلى جهود المتابعة أو عدم كفاية هذه الجهود.

وينبغي أن يشدد المجلس على منع نشوب الصراعات بالاعتراف بالعوامل الجذرية لها، لا سيما عدم التنمية. وفي العديد من المجتمعات، عادة ما يأتي الأطفال المشاركون في الصراع المسلح من المناطق التي لا تتوفر فيها خدمات اجتماعية أساسية وافية. وما فتئت تجربة الفلبين في معالجة الجوانب الإنمائية للصراع تجربة مشجعة. ويتضمن إطارنا البرنامجي الشامل للأطفال المشاركين في الصراع المسلح، الذي يرى الأطفال بوصفهم مناطق للسلام، كمكون رئيسي، الإيصال المتكامل للخدمات الاجتماعية مثل الأمن الغذائي وبرامج توفير أسباب المعيشة والتعليم والرعاية الصحية بغية مكافحة الفقر وتقليل حصول تجنيد الأطفال واستغلالهم في مناطق الصراع. وفي هذا الصدد، يمكن لمجلس الأمن أن يكون مفيدا، من خلال بعثاته لحفظ السلام، في

ضمان بيئة آمنة تؤدي إلى الإيصال المستمر والفعال للخدمات الاجتماعية الأساسية في مناطق الصراع.

ونحن نؤيد اقتراح الأمين العام بشأن ضرورة إدراج قضايا الطفل بصورة منهجية في جميع مفاوضات واتفاقات السلام، بما في ذلك إجراء حوار بشأن الجنود الأطفال مع أطراف الصراع.

والحكومة الفلبينية، اعتمادا على تجربتنا مرة أخرى، استفادت من إدراج مصالح الأطفال في خطتها ''المسارات الستة نحو السلام''، التي تعد الإطار العام لتنفيذ عملية السلام مع الجماعات في الصراع. والمسار الخامس من ذلك الإطار يتناول الشواغل الناجمة عن استمرار الأعمال العسكرية المسلحة، أي احتياجات إعادة التأهيل للأسر والمجتمعات المتضررة بالحرب، ودور الأطفال والشباب في بناء السلام.

ويوفر مكتب مستشار رئيسنا المعني بعملية السلام والمجلس الفلبيني لرفاهة الأطفال مدخلا تقنيا بشأن النهج المختلفة لحل الصراعات التي تمنع استغلال الأطفال والشباب في الصراع المسلح والتصدي له.

وأية خطوة يقرر المجلس اتخاذها في تناول حالة الأطفال في الصراع المسلح ينبغي أن تكون قائمة على بيانات ومعلومات يعتمد عليها. ويمكن لكل الأطراف إقامة نظام للمتابعة والتعهد بالتزامات فيما يتعلق بالخطوات التي تتخذها لإنهاء تجنيد واستخدام الجنود الأطفال. ومن الأمور الحاسمة أن تجمع المعلومات بطريقة منهجية وتحلل بشكل فعال لتمكين المجلس من تقييم مستوى امتثال الأطراف لالتزامها بحماية الأطفال. وينبغي لقاعدة بيانات بشأن كل الانتهاكات أن تعزز تدابير سابقة اتخذها المجلس وأن تبني عليها، ويمكن لهذا الغرض وضع عملية أو نظام رصد يتمشى مع الخطوط التي تؤيدها البرازيل.

وكما بين الفيلم الذي عُرض توا، ليس الأطفال أملنا للمستقبل فحسب؛ وإنما هم أيضا حقيقة في الوقت الحاضر. وهناك فرص في إطار ولاية المجلس لكفالة بيئة تحمي الأطفال وتساعدهم على إعمال حقوقهم في أن يعيشوا حياة طبيعية. وقد ساهم مجتمع المنظمات غير الحكومية مساهمة كبيرة، وأعرب عن استعداده لمواصلة تقديم المساعدة في هذا الشأن. وهذا هو الوقت المناسب للتحرك صوب خطط عمل محددة من أجل الطفل.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل الفلبين على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

السيد هوليداي (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي بأن أرحب بكم وبأن أشكركم على عقد هذه الجلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكركم على قيادتكم – وقيادة شيلي – بشأن هذه المسألة، وأيضا على عرضكم الفيلم المؤثر الذي شهدناه في الجلسة.

أود أيضا أن أشكر الممثل الخاص، أوتونو، سواء على بيانه صباح اليوم أو على تقرير الأمين العام عن الأطفال والصراعات المسلحة. والمهم جدا أن مجلس الأمن وحكوماتنا، بوصفنا دولا أعضاء، تبقي مسألة الأطفال والصراعات المسلحة في بؤرة اهتمامنا.

إن الولايات المتحدة تعترف بالعواقب المروعة لاستخدام الأطفال في الصراعات المسلحة في كل مناطق العالم. واستخدام الجنود الأطفال يسهم في العنف والمعاناة الشديدة. ونحن، عن طريق الأطفال نعرف البراءة، والحب، والرقة، والأمل. إنهم معايير الإنسانية. ونحن نقاس بمدى اهتمامنا بأطفالنا، وكيفية تغذيتهم وتنشئتهم، وتعليمهم وتوفير الملجأ لهم. ومن واجبنا بوصفنا أعضاء في المجلس أن

نبذل قصارى جهدنا للقضاء على مأساة الأطفال في الصراعات المسلحة.

يصف تقرير الأمين العام الظروف المروعة التي يستمر استخدام الجنود الأطفال في ظلها. وبلدي يؤيد تأييدا تاما الطلب الموجه إلى كل الأطراف المدرجة في ملاحق التقرير لوقف تجنيد واستخدام الجنود الأطفال في انتهاك للتعهدات الدولية.

إن مشكلة الجنود الأطفال تنذر على نحو خاص بكارثة في بورما، وكوت ديفوار، وكولومبيا، وأجزاء من جمهورية الكونغو، وليبريا وشمال أوغندا. ولإبراز القليل من جوانب هذه المشكلة، يعتقد بأن بورما فيها أكبر عدد من الجنود الأطفال في العالم. وقد وثقت منظمة "هيومن رايتس ووتش" مؤخرا التجنيد القسري الواسع الانتشار للأولاد الصغار السن ابتداء من ١١ عاما على أيدي جيش بورما الوطني. ويُجبر كثيرون على القتال ضد جماعات المعارضة العرقية المسلحة، وعلى القيام بانتهاكات لحقوق الإنسان مثل جمع القرويين للعمل القسري، وحرق المنازل، بل وحتى الاعتداء على المدنيين.

وأبلغ "تحالف وقف استخدام الجنود الأطفال" مؤخرا أن الأطفال قد تصل نسبتهم من ٣٥ إلى ٤٥ في المائة من المجندين الجدد في الجيش الوطني، ويبلغ عددهم ٠٠٠ ٧٠ أو أكثر من جنود بورما الذين يقدر عددهم بـ ٠٠٠ ٣٥٠جندي. ويستخدم الجنود الأطفال أيضا في الجيوش العرقية.

ونحن نشجع جيران بورما على توفير الحماية لأي من الجنود الأطفال الذين يهربون من الجيش الوطني أو الجيوش العرقية، وعلى أن يسمحوا لمنظمات الإغاثة الدولية، بما في ذلك مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بتقديم المساعدة لإعادة توطينهم وإعادة إدماجهم في مجتمعهم.

لقد تضرر أطفال كولومبيا طويلا بصراع ذلك البلد المدمر، بما في ذلك حوالي ٠٠٠ ١١ طفل يقاتلون الآن في جيوش غير نظامية، تتضمن القوات شبه العسكرية وقوات المغاوير التابعة لقوات كولومبيا المسلحة الثورية. والصبيان والبنات، وبعضهم من الصغر بحيث يبلغ العاشرة من العمر، يجندون غالبا قسرا ويستخدمون مقاتلين، أو جواسيس، أو مراسلين، أو حمالين، أو مختطفين، أو حراسا، أو طهاة، أو مرافقين لأغراض جنسية أو عبيدا، أو حتى لوضع القنابل أو لإزالتها. وتتعرض البنات في مجموعات المغاوير والمجموعات شبه العسكرية، لخطر الاستغلال الجنسي بشكل خاص.

وفي كوت ديفوار لا تزال القوات المسلحة تجند أبناء ليبريا الصغار من مخيمات اللاجئين في الجزء الغربي من البلد. ومما يعد مأساة بنفس القدر، أن القوات المسلحة الكونغولية لا تزال تضم أطفالا بين صفوفها، بالرغم من الالتزامات بالتسريح. ولقد تنحى تشارلز تيلور، رئيس ليبريا السابق، في آب/أغسطس، وفي مبادرة إيجابية، بعد رحيل تيلور بوقت قصير، وُضع ٨٠ جنديا طفلا في السابق، كانوا يقاتلون إما في قوات الحكومة أو المعارضة، تحت رعاية الأمم المتحدة في مونروفيا، ونحن نحيي جهود الأمم المتحدة في ليبريا. ومع ذلك، لا يزال هناك الكثير الذي ينبغي القيام به في ذلك البلد.

ولا يزال جيش الرب للمقاومة يشن حربا أهلية ضد حكومة أوغندا منذ أواسط الثمانينات. وتقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة أنه فيما بين حزيران/يونيه ٢٠٠٢ و أيار/مايو ٢٠٠٣، اختطف ذلك الجيش ٤٠٠ ٨ طفل من شمال أوغندا ليعملوا جنودا. وتقدر تلك المنظمة أيضا أن

خلال السنوات الست عشرة الأخيرة من القتال، اختطف الجيش أكثر من ٠٠٠ ١٤ طفل. وتقدر الأمم المتحدة أن ٢٠ طفلا، في المتوسط، يختطفون كل يوم.

إن الأطفال يجبرون على المشاركة في أعمال تتسم بالعنف البالغ ويُجبرون في كثير من الأحيان على المساعدة في ضرب أو تمزيق أجساد أقرانهم المأسورين من الأطفال حتى الموت عقابا لهم على محاولتهم الهرب. وبنات صغيرات السن يصل سن بعضهن إلى ١٢ عاما يقدمن إلى القادة كزوجات غير شرعيات. ونجح بعض الأطفال المخطوفين في الهرب، بينما مات آخرون من الإصابة بالأمراض، وسوء المعاملة والجروح التي أصيبوا بها نتيجة للقتال.

ومع أنني لم أذكر بالتحديد سوى ست حكومات من الضروري أن تتخذ إجراءات فورية للقضاء على استخدام الجنود الأطفال، فإن الحكومات الأخرى المذكورة في تقرير الأمين العام التي تأوي جنودا أطفالا يجب أن تتخذ إجراءات أيضا. وبطبيعة الحال، ذكرت أيضا، بالإضافة إلى الحكومات، جماعات مسلحة لا تزال ترتكب تلك الأعمال الفظيعة.

والولايات المتحدة تؤيد تأييدا تاما التدابير التالية: توجيه المجلس طلبا محددا بأن يقدم الأمين العام قائمة أخرى إلى مجلس الأمن العام القادم تتضمن أسماء الحكومات والجماعات المسلحة التي تجند وتستخدم بطريقة غير مشروعة الجنود الأطفال، ليس في البلدان التي تدرج أسماؤها على قائمة المجلس فحسب؛ والرصد النشط للحكومات والجماعات المسلحة التي وردت أسماؤها فعلا؛ وحوار مباشر مع الحكومات والجماعات المسلحة المعنية بحرية المجلس أو الأمين العام لوضع خطط عمل للقضاء على استخدام الجنود الأطفال.

مرة أخرى، في ملاحظة إيجابية: لا يزال عدد الدول الأطراف في البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل بشأن اشتراك الأطفال في الصراعات المسلحة في تزايد. وقد شهد العام الماضي زيادة قدرها ٢١ دولة، يصل إجمالي عدد الدول الأطراف إلى ٦٦، مما يدل على القيادة الهامة في سبيل القضاء على ظاهرة الجنود الأطفال.

ونحن نرحب بتقرير الأمين العام ونستعرض توصياته على نحو وثيق. ونتطلع إلى العمل مع أعضاء المجلس الآخرين بشأن إجراء استعراض أوثق للتقرير. وقد كان اجتماع الأسبوع الماضي، بصيغة آريا، تحت قيادة السفير دلا سابليير، خطوة كبيرة في ذلك الاتجاه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل الولايات المتحدة على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي.

السيد آرياس (أسبانيا) (تكلم بالإسبانية): من دواعي سروري أن أراكم، سيدتي الرئيسة، تترأسون المجلس اليوم. وكون أنكم اخترتم هذا اليوم للقيام بذلك دليل واضح على التزامكم الشخصي، والتزام بلدكم، بالقضاء على مأساة الأطفال في الصراعات المسلحة.

ويود بلدي أن يعرب عن تأييده للبيان الذي سيدلي به الاتحاد الأوروبي.

أود أن أبدأ بالتنويه بالعمل الذي أنجزه السيد أوتونو. إن جهوده التي لا تعرف الكلل وإخلاصه والتزامه تستحق الثناء.

حقيقة اجتماعنا اليوم للنظر في مسألة الأطفال والصراعات المسلحة شاهد على الأهمية القصوى التي يوليها المجلس لهذه المشكلة. وهذه الحقيقة في حد ذاتها إيجابية، ولكن من دواعي الأسف، أنها سلبية أيضا. إنها حقيقة إيجابية لأنها تُظهر دراية المجتمع الدولي العالية بهذه المسألة. وهي سلبية لأنها في الوقت نفسه علامة تدل على استمرار وجود

المشكلة، التي يتعين علينا أن نجد لها حلا، وعلى أن المشكلة قد زادت سوءا، من جوانب معينة.

ولا يعزى ذلك إلى غياب هياكل قانونية أو مؤسسية. فالهياكل موجودة في المجالين كليهما. ولكن من دواعي الأسف أننا لم نتمكن من الاستفادة بها على النحو الأوفى. ولهذا السبب على وجه التحديد، يبدو لنا أن أكثر مسارات العمل ملاءمة الآن يتمثل في التركيز على طريقة العمل بصورة فعالة لكي يتسنى تنفيذ الصكوك الموجودة حاليا. وفي هذا الصدد، نعتقد بأن بمستطاعنا أن نركز على المجالات التالية.

المجال الأول هو مجال الإجراءات. لا شك في أن تجنيد الأطفال في الجماعات المسلحة هو أحد المجالات الرئيسية. ولكنه ليس المجال الرئيسي الوحيد. وينبغي أيضا تضمين جوانب أخرى، من قبيل قتل الأطفال وبتر أطرافهم، وخطفهم وتشريدهم قسرا، ووضع العقبات التي تحول دون حصول الأطفال على المساعدات الإنسانية والتعليم، والعنف الجنسي، وبخاصة ضد الفتيات - حسبما لاحظت السيدة بلامي، المديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، التي أشيد بأعمالها. كما أن المنظور الجنساني ضروري ولا يجوز نسيانه أبدا.

ثانيا، يعد وجود قوائم عنصرا هاما على وجه اليقين. فهي تشكل جوهر سياسة الردع الضرورية ووضع حد للإفلات من العقاب. ولكن يتعين أن تكون القوائم مقبولة على نطاق واسع حتى تصبح فعالة حقا. لذلك، لا بد من دراسة معايير إضافة أسماء المجموعات إلى القوائم - أو حذفها منها - دراسة مفصلة.

العنصر الثالث هو الرصد والإبلاغ. وحسبما أوضح السيد أوتونو، لا بد من تنفيذ هذه الأنشطة، وتقييمها والإبلاغ عنها بصورة محددة وعلى جناح السرعة بهدف اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة. ولا بد من تعزيز النظام من جذوره، وبعبارة أخرى، في الميدان. وللقيام بذلك، ينبغي، قبل كل شيء، إجراء تقييم لأداء مستشاري حماية الأطفال، وينبغي منذ البداية تشجيع مشاركة المجتمعات المحلية والمنظمات غير الحكومية في الآلية.

والعنصر الرابع هو التنسيق فيما بين شتى هيئات منظومة الأمم المتحدة. ولا بد من وجود اتساق تام، بداية بالأنشطة في الميدان وحتى مستوى المقر، حيث يتسم دور الممثل الخاص بالأهمية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن نواصل سياسة إدراج مسألة الأطفال والصراعات المسلحة في تقارير الأمين العام عن حالات محددة وفي ولايات عمليات حفظ السلام، على حد سواء.

وبهذه العناصر، ينبغي أن يكون بالمستطاع، في غضون فترة زمنية محددة - على سبيل المثال، أربعة أو خمسة أو ستة أشهر - رسم خطط عمل محددة تقترح تدابير ملموسة لإنهاء مأساة القرن الحادي والعشرين هذه.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل إسبانيا على كلماته الرقيقة الموجهة إليَّ.

السيد دلا سابلبيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سيدتي الرئيسة، أعرب عن سعادتنا لحضورك معنا اليوم. وأعلم تماما مدى تشرفنا بشغلك مقعد الرئاسة في هذه المناقشة الهامة. وأعرب عن الشكر أيضا للسيد أولارا أوتونو والسيدة كارول بلامي على إحاطتيهما الإعلاميتين، اللتين استنارت بهما مناقشتنا. وبعد أن شاهدنا شريط الفيديو في بداية هذه الجلسة، أصبح واضحا أن من الصعوبة بمكان الاكتفاء بترديد الكليشيهات المبتذلة. وعلى أقل تقدير، يتعين علينا أن نرتقي إلى مستوى الرسائل البسيطة ولكن القوية التي وجهها إلينا أولئك الأطفال المجروحين. إن معاناة طفل وقع في اضطراب هائل نتيجة لحرب أشعلها الكبار أمر

غير مقبول دائما. ولكن حقيقة أن بالمستطاع استغلال أو استخدام ذلك الطفل في حرب وأن هذه المعاناة يمكن أن تستمر في مناخ يثير القلق أمر بغيض بطبيعة الحال. بل إنها فضيحة لا يجوز للمجتمع الدولي أن يتسامح بشأنها.

وأعتقد أن هذا هو معنى مبادرات الأمم المتحدة التي اتخذت في السنوات الأخيرة بالتعاون الوثيق مع منظمات غير حكومية قامت في هذا المجال وفي غيره بدور رائد. وأرحب بهذا الالتزام بالإجماع الذي تعهد به مجلس الأمن، والذي يمكّننا من المضي قدما في استنكار ومكافحة الإفلات من العقاب.

حشد الجهود هذا يتجاوز مجلس الأمن. وبفضل التزام المجتمع الدولي بأسره تمكّنا من اعتماد البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل، الذي يمنع تجنيد القُصَّر، وإدراج أحكام محددة بشأن تجنيد واستخدام الجنود الأطفال في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، وتم تعريف هذه الجرائم بصفتها جرائم حرب.

والقراران الأخيران اللذان اعتمدهما المجلس بشأن هذا البند أحاطا علما بهذه الخطوات المعيارية وأنشأ آلية متابعة خاصة للمجلس. وكما نعلم جميعا، وضع القرار ١٣٧٩ (٢٠٠١)، الذي اعتُمد في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، الموافق للذكرى السنوية لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل، قائمة سوداء بأطراف الصراعات المسلحة التي تجند الأطفال أو تستخدمهم انتهاكا للالتزامات الدولية. واستكمل القرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣) المتخذ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ تلك القائمة ووسع نطاقها وفتح الطريق لفرض جزاءات تستهدف مرتكبي تلك الانتهاكات. وعلى صعيد تنفيذي بدرجة أكبر يتصل عن كثب بعمل المجلس، ينص القرار على إدراج مسألة حماية الأطفال، بصورة أكثر انتظاما، في عمليات حفظ السلام أو بناء السلام.

وبإيجاز، لدينا في الوقت الحاضر مجموعة قوانين كاملة. وأنا لا أعتقد أن سجلنا فيه ما يخجل. ولكن تظل الحقيقة على أرض الواقع جد كئيبة، بالرغم من التقدم المحرز بصدد إرساء القواعد، وبالرغم من الضغط السياسي الناجم عن تكرار الاستنكار وتسمية المسؤولين ووصمهم بالعار بصورة منتظمة. وفي هذا الصباح، أشار السيد أوتونو والسيدة بلامي إلى هذه الحقيقة وما يتصل بها من إحصاءات أمام المجلس. وكما لو أن كل الذين انتهكوا القوانين الدولية المعنية بحماية الأطفال في حالات الصراع المسلح قالوا لأنفسهم: ”في نهاية الأمر، نيويورك بعيدة عنا كل البعد“، وأن القرارات التي نتخذها في هذا البرج الزجاجي لا تعنيهم.

أنا لا أعتقد أن بوسعنا أن نقبل الوضع الراهن هذا. لقد أصبح السؤال واضحا الآن: ماذا نستطيع أن نفعل لإحراز التقدم بصدد تنفيذ القوانين المتوفرة لدينا؟ لقد طُرحت مقترحات كثيرة، بما في ذلك المقترحات التي قدمها الأمين العام في تقريره الرابع أمام المجلس. وهنا أيضا أرحب بالدور الذي يقوم به صديقي أولارا أوتونو وفريقه، فضلا عن الدور الذي تقوم به كارول بلامي وزملاؤها في اليونيسيف. إن خبرتهم على أرض الواقع لا غنى عنها. ولدينا أيضا مقترحات المنظمات غير الحكومية التي اجتمعنا معها في الأسبوع الماضي والتي تشاطرت معنا تحليلاتها واقتراحاتها، التي أرى أنها شيقة جدا.

هذه المقترحات كثيرة ومتنوعة، وأكرر أنها تُجمع على نقطة واحدة، وهي أننا لسنا بحاجة إلى معايير جديدة، بل يلزمنا العمل. يلزمنا التنفيذ، ولا سيما التنفيذ الملموس على أرض الواقع. وقد أدرك وفدي هذه الرسالة، حين قدم مشروع قرار في الأسبوع الماضي إلى شركائنا في مجلس الأمن. ومن المقرر أن تنطلق المفاوضات بشأنه غداً، في أعقاب مناقشتنا، وأرجو أن نتمكن من اعتماد هذا النص،

في ظل رئاسة السفير مونيوس الرشيدة، قبل نهاية كانون الثاني/يناير.

وأود أن أذكر كلمات قليلة عن أهدافنا الأساسية في التقدم بهذا النص. أولاً وقبل كل شيء كما سبق لي أن أكدت، يجب علينا إنشاء آلية رصد ملائمة على أساس يتيح لنا أن نقيّم بدقة شديدة التقدم المحرز بالنسبة لكل من الجماعات المسلحة التي يدرجها تقرير الأمين العام في القائمة بوصفها تجند وتستخدم الجنود الأطفال. وهذه الآلية، التي ستشترك فيها بعض الجهات الفاعلة المتسمة بالكفاءة التابعة للأمم المتحدة والموجودة بالفعل في الميدان، ستمكن المجلس من البت استناداً إلى معلومات دقيقة وموثوقة فيما يتخذ من إجراءات.

بعد ذلك، وهذه هي النقطة الهامة، بما أن الآلام التي يتحملها الأطفال في الصراعات المسلحة لا تقتصر على إدراجهم في القوات المسلحة، يجب أن ندخل في الحسبان جميع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الأطفال في مناطق الصراع. وتشمل هذه الانتهاكات أيضاً الخطف والتشويه والعنف الجنسي وشن الهجمات على المدارس والمستشفيات.

وثمة عنصر آخر نعلق عليه أهمية خاصة يتعلق بتشجيع المنظمات الإقليمية على اتخاذ إجراءات لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة. وهناك مبادرتان جديرتان في رأينا بالترحيب اضطلع بهما في الآونة الأخيرة، هما مبادرة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، التي أنشأت في داكار في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ آلية لاستعراض الأقران، ومبادرة الاتحاد الأوروبي، الذي اعتمد في كانون الأول/ديسمبر مبادئ توجيهية بشأن الأطفال في الصراعات المسلحة. وسيتطرق زميلي ممثل أيرلندا، الذي سيتكلم في وقت لاحق نيابة عن الاتحاد الأوروبي، إلى تلك المبادرة الهامة. وغني عن القول أني أؤيد بيانه تأييداً تاماً.

ولا أعتقد من الممكن أن أياً من أعضاء المجلس لا يؤيد تلك الأهداف، حتى مع ما قد يوجد من اختلافات بشأن تنفيذها العملي. ولذا نرجو أن يتسنى التوصل سريعاً إلى اتفاق على مشروع القرار بحلول نهاية هذا الشهر.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل فرنسا على الكلمات الرقيقة التي وجهها لي.

السير إمير جونز باري (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): لعلي أبدأ بتوجيه الشكر لكم يا سيدتي الرئيسة على إتاحة الفرصة لنا لإجراء هذه المناقشة. ويدلل وجودك على التزامك الشخصي والتزام شيلي حيال هذه المسألة الهامة للغاية. وأود أن أنضم إلى الآخرين في التقدم بالشكر للأمين العام على تقريره (S/2003/1053)، وعلى العمل الذي يقوم به ممثله الخاص. وأشعر بالعرفان أيضاً لأعمال المنظمات الكثيرة المشتركة، وخاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وإدارة عمليات حفظ السلام لكل ما تقدمان من إسهامات. وأود أن أعرب عن تأييدي للملاحظات التي ستبديها لاحقاً رئاسة الاتحاد الأوروبي الأيرلندية.

وتولي حكومتي، شأنها شأن غيرها من الحكومات حول هذه الطاولة، أهمية شديدة لمناقشة اليوم الخاصة بالأطفال والصراعات المسلحة. فهي مسألة تدفع المملكة المتحدة إلى العمل الجهيد على كافة الأصعدة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها دعماً للجهود المبذولة من أجل وقف هذه المشكلة المروعة. وكما تبين مداخلات اليوم، فإن مسألة الأطفال والصراعات المسلحة مسألة شديدة التعقيد، تتشابك فيها المسائل السياسية والقانونية والاجتماعية والمؤسسية. ولكن علينا التزاماً بإيجاد الحلول وحل تلك المسائل من أجل الأطفال.

وقد استمعنا اليوم إلى رسالتين بسيطتين. الأولى عن التاريخ الذي يحدد أساس النظر في هذه المسألة داخل نطاق

الأمم المتحدة. فذلك يوفر محكاً لقياس التقدم الذي تم إحرازه، ولنا أن نغتبط لهذا التقدم. أما الرسالة الثانية فبديهية، وهي أننا ما زلنا لا نفعل ما فيه الكفاية. ففي الوقت الذي نتكلم فيه يستمر الأطفال في المعاناة في أرجاء المعمورة. وقد حان الوقت للتركيز على النتائج وعلى الأعمال.

وكانت الدراسة التي أجرتها غراسا ماشيل (A/51/306) والمقدمة في عام ١٩٩٦ تمثل منعطفاً حاسماً، منعطفاً حاسماً لكل من الأمم المتحدة ولتناول النظام الدولي مسألة الأطفال والصراعات المسلحة. فقد حددت تلك الدراسة بأوضح العبارات، وهي صالحة في كل حرف منها اليوم كما كانت، تأثير الصراع على حياة الأطفال. ولا تزال محكاً لقياس جهودنا الجماعية الرامية إلى النهوض بأحوال الأطفال المعيشية في مناطق الصراعات.

وقد أحرزنا تقدماً نحمد عليه. فعلى الصعيد الدولي في عام ٢٠٠٣ أعربنا عن تقديرنا لإنشاء إطار معياري معزز لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة وأشدنا به. ثم دعا الأمين العام إلى ضرورة قيام حقبة للتطبيق، وهو محق في ذلك، وشدد السيد أوتونو صباح اليوم على هذه الضرورة. ولكن بعض الآخرين اليوم ونحن مشتركون في هذه المناظرة أعربوا، واسمحوا لي أن أكرر، عن بالغ الأسف لأننا على الصعيد الوطني لم نكد نلمس سطح هذا التحدي في كثير من الحالات اليوم.

ففي بورما، يقدر أن الجيش الحكومي يجند قسراً عدداً يصل إلى ٧٠ ٠٠٠ طفل، بعضهم لا يتجاوز عمره ١١ عاما، ، حيث يستخدمون في الصراع المسلح. ويعاني الأطفال أيضاً لإساءة المعاملة من قبل الجماعات المسلحة العرقية. وفي شمال أوغندا، ما زلنا نشهد حالة تستحق الإبراز بشكل أكبر كثيراً، وهي الاختطاف الرهيب للأطفال من قبل جيش الرب للمقاومة. ويستخدم هؤلاء الأطفال في ضرب المدنيين وقتلهم، وخطف غيرهم من الأطفال لمحاربة القوات الحكومية. أما المأساة الأخرى فهي أن هؤلاء الأطفال، الخائفين المجبرين على القيام بهذه الأعمال، ليس أمامهم مكان يتوجهون إليه. إذ ترفضهم أسرهم ومجتمعاتهم المحلية بسبب تلك الأعمال ويحكم عليهم الخناق في حلقة الرعب بشكل متزايد. وقد أشارت السيدة بيلامي بالفعل إلى الحالة في غرب ووسط أفريقيا، ضمن مناطق أخرى.

وقد فزعت تماماً حين أشار شخص ما أثناء مناقشة في نهاية الأسبوع الماضي إلى عقيد يبلغ من العمر ١٧ عاماً بعبارات تنم عن أن ذلك شيء عادي للغاية. وكان المنطق في ذلك حتمياً، فإذا كانت أعمار جنودك جميعاً تتراوح بين ١٠ و ١٢ عاماً عندما يحل موعد ترقيتهم، فمن الممكن أن يصبحوا عقداء في سن ١٧. ولا يمكنني أن أتصور إدانة أقسى من ذلك. ويجب أن تكون الحالات من هذا القبيل، التي يعاني فيها آلاف الأطفال انتهاكات فظيعة لحقوقهم بصفة يومية، محور التركيز على أعلى درجات الأولوية لدينا وفي أعمالنا.

وتتناقض هذه الحالات تناقضاً صارخاً مع الاضطرابات الداخلية في أيرلندا الشمالية، التي شملها التقرير، حيث لا توجد و لم توجد حالة للصراع المسلح، وحيث تحقق علاوة على ذلك تقدم حقيقي في التصدي لمسألة حقوق الأطفال. فإضافة إلى لجنة حقوق الإنسان بأيرلندا الشمالية، يوجد الآن مفوض للأطفال والشباب في أيرلندا الشمالية له صلاحية واسعة وسلطات كبيرة ليكفل حماية مصالح الأطفال. وتقع هذه التطورات في ظل خلفية تتمثل في عملية سياسية راسخة ومتزايدة النجاح.

وحين نأتي لهذه المناقشة في العام القادم، يلزم أن نتكلم عن نتائج ملموسة وإيجابية بالنسبة للأطفال في مناطق

الصراعات. ولكي نفعل ذلك، كما أشار آخرون، يلزم أن نضع الآن خطة بتفاصيل الخطوات العملية التي تتخذ لإحراز تقدم ملموس بحلول موعد إعداد التقرير المقبل.

وفي الشهر الماضي، حين ناقش مجلس الأمن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة، قمت بتحديد ثلاثة مواضيع مترابطة ينبغي في رأينا لمنظومة الأمم المتحدة أن تعالجها بشكل جماعي، وهي لا تقل صلة بمناقشة اليوم عما كانت آنذاك.

أولاً، لا بد لنا أن نضع حداً لإساءة المعاملة. وعلينا أن نقرر الحوافز وأن نُعَرِّف ما هي التدابير التي ينبغي أن يتخذها مقترفو تلك الأعمال لوقف إساءة معاملتهم للأطفال، بما في ذلك تحديد مؤشرات للتقدم وعواقب عدم اتخاذ تلك التدابير.

ثانياً، المعرفة: علينا أن نعرف بما يجري في الميدان والاستجابات التي نحصل عليها مقابل الحوافز التي نقدمها. وهذا هو ما نفهمه من الرصد والإبلاغ والتقييم الفعال؛ ومعرفة النتائج وتقييم الموقف في ضوء أهداف المجتمع الدولي والحقوق الأساسية للأطفال.

ثالثاً، علينا بالعمل من أجل التصدي للانتهاكات المستمرة من خلال الاستجابة الفعالة على مستوى منظومة الأمم المتحدة، والعمل مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني، ومع الأشخاص الملائمين في المكان السليم وبالمهارات المناسبة وفي الوقت المناسب. وهذا ما نعنيه بـ ''إدماج'' بُعْدٍ ينبغي لنا، بحكم الضرورة، أن نغطيه في قرارات مجلس الأمن التي تتناول حالات ما بعد الصراع.

إن خريطة طريق مؤسسية ينبغي أن تحدد من ينبغي أن يفعل ماذا ومتى، وأن تحدد بعد ذلك المسؤوليات الأساسية. وتغيير الطريقة التي تتم بها الأمور قد يثير أسئلة صعبة أحياناً، ولكننا لا يمكن أن نتهرب من هذه الأسئلة بعد الآن، ولذلك نرجو أن نتحلى بالبصيرة والقيادة القوية الفعالة على كل المستويات. وبالتالي، نؤيد بقوة تقييم الأمين العام لاستجابة منظومة الأمم المتحدة ككل إزاء مسألة الأطفال والصراعات المسلحة. وإذا كانت مناقشتنا في العام المقبل هي التركيز على تلك النتائج الملموسة لصالح الأطفال، فمن الأهمية بمكان أن يفضي التقرير المعروض علينا اليوم إلى اتخاذ إجراءات ملموسة على كل المستويات.

وعلى الدول الأعضاء أيضا مسؤولية ضمان توفير الموارد المالية والبشرية الكافية لدعم برامج نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم التي تراعي الاحتياجات الخاصة والملحة للأطفال الجنود، بما في ذلك تعليمهم. وحكومتي على استعداد لتقديم دعمها في هذا الشأن.

أخيراً، ومما يدهشني أن كلمات جراسا ماشيل في عام ١٩٩٦ ما زالت ذات صلة بالموضوع الآن مثلما كانت وقتذاك. وإذ تصف تقريرها بأنه دعوة إلى العمل، فقد قالت:

> ''إنه ذنب لا يغتفر أن يُعتدى على الأطفال، وأن تُنتهك حقوقهم وأن يُغتصبوا ويُقتَلوا دون أن تغضب لذلك ضمائرنا أو تثور كرامتنا. إنها أزمة سياسية تواجهها حضارتنا. وأثر الصراعات المسلحة على الأطفال يجب أن يكون أمراً يهم الجميع وأن تقع مسؤوليته على الجميع – من حكومات ومنظمات دولية وكل عناصر المجتمع المدني.... فلنحول غضبتنا الأخلاقية إلى عمل ملموس. فإن لأطفالنا الحق في أن ينعموا بالسلام....''. (A/51/306)

إن تلك الرسالة ينبغي أن تدعم عملنا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليَّ.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي في البداية أن أرحب بك رئيسة لهذه المناقشة، وهذا يبين الأهمية التي تولينها لهذه القضية قيد النظر في المجلس، ونحن نقدر ذلك كل التقدير.

في هذه المناقشة، وقبل حوالي العام تحديداً، تكلمت عن السخط بلا حول ولا قوة حيال الفظائع التي تفوق الوصف وأصبحت سمة عامة لعصرنا. كما ذكرت أن هذا المجلس، بالصلاحيات المناطة به بموجب ميثاق الأمم المتحدة، هو أحد الهيئات القليلة التي ينبغي لها ألاَّ تقتصر على السخط بلا حول ولا قوة. وبعد عام، وصلنا إلى منعطف حاسم، وسأعود إلى تلك النقطة بعد قليل.

لكن، اسمحوا لي، أولاً، أن أعرب عن شكرنا الجزيل لسفير فرنسا، جان – مارك دلا سابليير، وأعضاء وفده على ريادتهم القوية بهذا الشأن. فلم يفعل أي وفد آخر أكثر مما فعلوه بغية وضع قضية حماية الأطفال هذه، لا سيما قضية الأطفال الجنود، في صدارة جدول أعمال المجلس. وأود أن أؤكد لك، يا سعادة السفير، أننا سنكون مرة أخرى مؤازرين متحمسين لجهودكم من أجل إصدار قرار جديد للمجلس أقوى من القرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣)، هذا القرار الذي قال عنه أولارا أوتونو صباح هذا اليوم، إنه سيكون ''محفزاً للعمل''.

كما أننا نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد أوتونو، والمديرة التنفيذية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، السيدة كارول بيلامي، على بيانيهما الاستهلاليين والعمل الذي أدياه حتى الآن لدفع عملية حماية الأطفال المرتبطة بالصراعات المسلحة قدماً. فالتعاون كان ممتازاً بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة والممثل الخاص للأمين العام فيما يتعلق بعنصر حماية الأطفال في بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، كما نأمل أن يستخدم هذا كنموذج للتعاون في المستقبل.

وأود أن أؤكد أيضا تأييد ألمانيا التام للبيان الذي سيدلي به السفير رايان، ممثل أيرلندا، باسم الاتحاد الأوروبي، في مرحلة لاحقة من هذه المناقشة.

في كانون الثاني/يناير من العام الماضي، اعتمدنا قراراً نُظِرَ إليه على نطاق واسع باعتباره بادرة أمل لمئات الآلاف من الأطفال الجنود والكثير جداً من الأطفال الآخرين الذين يسقطون ضحية للصراعات المسلحة، لأن المجلس قطع خطوة أكبر من ذي قبل ليس في إدانة الفظائع التي ارتكبت ضد الأطفال فحسب، وإنما في القيام بعمل ملموس ضد هذه الجرائم أيضاً.

وبعد عام من ذلك، نشعر بمزيج من الأمل والإحباط. فعلى الجانب الإيجابي، نرى بعض الإجراءات المشجعة في إطار منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية لاستخدام القرار ١٤٦٠ (٢٠٠٣) كأداة قوية للدعوة. وعلى الجانب الآخر، نرى تحسناً عاماً ضئيلاً على الأرض. والأمثلة الدالة على حدوث بعض التطور الإيجابي – في سري لانكا، مثلاً – تبدو نادرة. وهناك العديد من الأمثلة حيث لا يوجد أي تطور إيجابي على الإطلاق، بل وحتى يتدهور الوضع، مثلما الحال في شمال أوغندا، وفي إيتوري، شمال شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفي ميانمار.

وفي نبرة أكثر تفاؤلاً، فقد بدأنا نلمس أثراً إيجابياً من التهديد بالمقاضاة من جانب المحكمة الجنائية الدولية. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، على سبيل المثال، أضحت هذه الإمكانية معروفة أكثر فأكثر وعلى نطاق أوسع. ونحن مقتنعون بأن المحكمة الجنائية الدولية، حتى الآن، تمارس تأثيرها الوقائي المنشود إلى حد كبير، كما أننا مقتنعون بنفس الدرجة بأنها ستقوم بدور هام في وضع حد لثقافة الإفلات من طائلة العقاب. غير أن هذا يجب ألاَّ يحول دون

أن يستخدم المجلس صلاحياته لمساءلة أولئك المسؤولين عن أفظع الجرائم والانتهاكات لحقوق الإنسان.

لقد وصل المجلس الآن إلى مفترق للطرق؛ ولا بد أن نقرر الآن ما إذا كنا نريد مواصلة توجيه النداءات والإدانة والتوسل، أو العمل. وإننا ندعو بقوة إلى الخيار الأخير. ويجب ألا نسمح لهذه المناقشة بأن تصبح مجرد طقس شعائري سنوي نعبر فيه عن السخط بينما يعتصرنا الأسى ولكن دون أي تأثير يمكن قياسه.

وهناك الكثير من التوصيات الممتازة قدمها الأمين العام والعديد من المنظمات غير الحكومية. وهذه تتراوح بين الرصد والإبلاغ بمنهجية أكبر، والحد من تدفق الأسلحة الصغيرة والاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية، إلى وضع برامج لنزع الأسلحة والتسريح وإعادة الإدماج تكون أكثر مراعاة للأطفال.

ونود أن نركز على القضايا الرئيسية التالية، التي يجب أن تكون عناصر هامة أيضاً في مشروع القرار الذي نأمل أن نعتمده قريباً.

أولاً، يجب أن نعزز رسالة مجلس الأمن إلى الأطراف في الصراعات التي لم تستجب بأن عليها أن تفي بالتزاماتها. ولا بد أن نضع حدوداً زمنية واضحة لخطط العمل للتسريح وحماية الأطفال.

ثانياً، يجب أن نتخذ إجراءات توضح بشكل أكبر من المسؤول عن ماذا في إطار منظومة الأمم المتحدة. ويجب أن يكون عمل الأمم المتحدة أكثر تماسكاً. وعملياً، فإننا نؤيد الاقتراح الذي يقضي بتعيين جهة تنسيق للأمم المتحدة على المستوى القطري لتوضح لكل الأطراف في الميدان من المسؤول. ونؤيد أيضا التغييرات في المقر التي تكفل أن يصبح جدول الأعمال هذا جهدا مشتركا حقيقيا. ونتطلع إلى الحصول على تقرير الأمين العام عن معالجة الأمم المتحدة لهذه المسألة.

ثالثا، إن أطراف الصراع التي تستجيب فعلا ينبغي أن تكافأ بمساعدات تقنية وبأنواع أخرى من المساعدات. أما أطراف الصراع التي لا تمتثل فيجب أن تعاقب. وهذه التدابير، سواء كانت إيجابية أو سلبية، يجب أن تكون محددة الهدف. ونؤيد بقوة توصيات الأمين العام بشأن القيود على السفر والقيود على توريد الأسلحة وعلى المساعدات العسكرية الأخرى، ضمن أمور أخرى. ونعلم أن التدابير المحددة الهدف موضوع على قدر كبير من التعقيد ومشحون من الناحية السياسية. لكننا لا يجوز أن نواصل معاملة هذه المسألة بوصفها مسألة محرمة في المجلس. وبخلاف ذلك، لن نتمكن على الإطلاق من التوصل إلى منهاجية تستبعد بالضبط الآثار الجانبية المروعة التي تدفع المتشككين داخل المجلس إلى معارضتها في المقام الأول. واسمحوا لي أن أوجه كلامي إلى زملائي الأكثر تشككا: يجب ألا ننسى الشيء الذي نحن بصدده هنا. نحن نواجه بعضا من أشد الجرائم الوحشية التي يمكن تخيلها ويتم اقترافها على نطاق واسع.

رابعا، المجلس يجب أن يعزز جهوده لإدماج المسائل المتعلقة بحماية الأطفال في مداولاته بشأن حالات صراع محددة. لا يوجد صراع لا يؤثر على الأطفال. ولذلك، ينبغي فحص كل صراع مدرج في جدول أعمال المجلس من منظور حقوق الأطفال. فعلى سبيل المثال، حينما تنشأ بعثة سلام، ينبغي أن نسأل أنفسنا الأسئلة التالية: ما هي متطلبات حماية الأطفال؟ هل نحتاج إلى مستشارين في مجال حماية الأطفال؟ ما هي متطلبات برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج من منظور حماية الأطفال؟ ما هي الاحتياجات الخاصة للفتيات؟ إن المجلس ما فتئ يحرز تقدما في هذا المجال، لكن مهمتنا لدمج قضايا الأطفال في المهام العادية تظل بعيدة كل البعد عن الكمال.

أخيرا، تتواصل حاجتنا إلى قائمة بالمنتهكين ترفق بتقرير الأمين العام إلى المجلس. ونعتقد أيضا بأن الدعوة إلى أن توسيع القائمة لتشمل أشد الانتهاكات الشنيعة دعوة لها ما يبررها. واسمحوا لي أن أثير نقطة لتوضيح هذا. إن انتشار العنف الجنسي كان من ضمن التطورات الأكثر مدعاة للدهشة في الصراعات الأخيرة، مثلما وصفت بوضوح كارول بيلامي هذا الصباح. ولا تتضمن القائمة الحالية الاستخدام المنهجي للاغتصاب الذي يقترن عادة بالقتل وبتر الأطراف كسلاح للحرب كما أنها لا تتضمن الأشكال المعاصرة للرق، - لا سيما اختطاف الأطفال وتحويلهم إلى رقيق للجنس. وتشكل الفتيات الأغلبية العظمى من ضحايا هذه الجرائم. وتوسيع القائمة لكي تشمل انتهاكات أخرى لن يعطينا صورة أكثر دقة فحسب، ولكن سيساعدنا أيضا على زيادة وعينا بالجوانب الجنسانية لهذه المسألة.

اسمحوا لي أن أختتم بنقطة إيجابية على الرغم من صعوبة ذلك في هذا السياق. تعتقد ألمانيا بقوة بأن المجلس يمكنه، على الرغم من كل العوائق، أن يساهم في التغيير نحو الأحسن. إن المجلس متحد في إدانته للتجنيد الإجباري للأطفال وللأعمال المقيتة التي ترتكب ضدهم في الصراعات المسلحة. ومن المهم جدا أن هناك منظمات غير حكومية من الطراز الأول تؤازرنا وأخص بالذكر منها هيئة قائمة الرصد المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة والتحالف من أجل منع استخدام الأطفال الجنود. وبالإضافة إلى ذلك، يؤازرنا أفراد متفانون في منظومة الأمم المتحدة. خلاصة القول إننا وصلنا إلى نقطة التحول الحاسم ويمكننا الآن أن نحرك الأشياء إلى الأمام. فلنغتنم هذه الفرصة معا.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أشكر ممثل ألمانيا على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ وإلى الرئاسة.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): في البداية، اسمحي لي سيدتي أن أرحب بك في نيويورك وترؤسك شخصيا اجتماع اليوم. إن حضورك يظهر على نحو تام الأهمية الكبيرة التي يوليها بلدك، شيلي، وأنت شخصيا لمسألة الأطفال والصراعات المسلحة. إن التزامك سيؤدي من دون شك، دورا مهما جدا في الجهود التي يبذلها مجلس الأمن والأمم المتحدة وجميع البلدان.

وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره عن الأطفال والصراعات المسلحة، وأيضا الممثل الخاص أوتونو وكارول بيلامي على إحاطتيهما الإعلاميتين. فقد قدما توصيات على أكبر قدر من الأهمية وتستحق أن ينظر فيها المجلس باهتمام.

ثمة تفهم شائع بأن الأطفال يشكلون مستقبل العالم. ويقع على عاتقنا واجب أن نهيئ لهم أفضل الظروف التي يمكن لهم فيها أن يعيشوا ويدرسوا ويتطوروا وينموا وينجحوا. ولكن، مع الأسف، ما زال ملايين الأطفال في عالم اليوم تتواصل معاناتهم من الضرر الذي تلحقه بهم الصراعات المسلحة. فهم يعيشون في اضطراب وتخلف، ويشهدون العنف والدمار، ويعانون من سوء المعاملة والظلم، ويرثون المآسي والعجز.

لذلك أصبحت حماية الأطفال من مضار الصراعات المسلحة من أهم واجبات المجتمع الدولي. وينبغي لجميع البلدان، لا سيما الأطراف في الصراعات، أن تبذل كل جهد لبلوغ هذه الغاية. ويسرنا جدا أن نلاحظ أن الأمم المتحدة اعتمدت في السنوات الأخيرة سلسلة من التدابير لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة وأحرزت نتائج إيجابية. واتخذ مجلس الأمن القرارات ١٢٦١ (١٩٩٩) و ١٣١٤ (٢٠٠٠) و ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣)، التي توفر إطارا قانونيا مهما جدا للعمل في مجال حماية الأطفال. وقد أعطيت

بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام ولاية حماية الأطفال – بما في ذلك تعيين مستشارين لحماية الأطفال والإقرار بالاحتياجات الخاصة للأطفال – بوصفها مهمة رئيسية لمساعدة البلدان المنشورة فيها تلك البعثات لتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو إعادة التوطين. كما أن بعض اتفاقات السلام التي نهضت بها الأمم المتحدة أو تم التوصل إليها بمساعدة منها تتضمن أحكاما متعلقة بحماية الأطفال. وإلى حد معين أدت هذه التدابير إلى تخفيف حدة الضرر الذي لحق بالأطفال نتيجة للصراعات المسلحة ولذلك ينبغي الترحيب بها.

وعلى الرغم من أن المجتمع الدولي قد أولى في السنوات الأخيرة أهمية متزايدة لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة وأحرز تقدما بشأن هذه المسألة، يجب علينا ويمكننا أن نبذل جهودا أصيلة لإحداث تغيير فعلي. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على النقاط التالية.

أولا، ينبغي لجميع الأطراف في الصراعات المسلحة أن تنفذ بنية حسنة التزاماتها بموجب القانون الدولي ذي الصلة بغية كفالة حقوق الأطفال. وينبغي إنزال شديد العقاب بموجب القانون بالذين شاركوا في أعمال قتل أو اختطاف أو سوء معاملة الأطفال. ولا بد من إيقاف التجنيد القسري ونشر الأطفال الجنود.

ثانيا، يجب أن تحسم السلطات في البلدان والمناطق التي تمر في حالة ما بعد الصراع مشكلة عودة الأطفال إلى أسرهم ومدارسهم ومجتمعاتهم بوصفها مشكلة عالية الأولوية، وأن توفر موارد ملائمة ومضمونة لتحقيق ذلك. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يقدم بحماس المساعدة لتحقيق تلك الغاية.

ثالثا، إن مجلس الأمن ينبغي أن يستمر في تعزيز جهوده لمنع الصراع ووقفه بموجب مسؤوليته عن صيانة السلم والأمن الدوليين. وينبغي لإدارات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تقدم في الوقت الملائم لمحة عامة عن خبرتها الناجحة في حماية الأطفال في عمليات حفظ السلام لاستخدامها في العمليات التي ستنشأ في المستقبل.

وترى الصين أن الأمم المتحدة ينبغي أن تؤدي دورا نشيطا في حماية الأطفال في الصراعات المسلحة. ونوافق على أن الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ووكالات منظومة الأمم المتحدة ينبغي لها تعزيز تعاونها وتنسيق جهودها بغية اعتماد استراتيجية متكاملة، لكي يساعد عملها المشترك البلدان التي تعاني من الصراع المسلح في تعزيز قدرتها على حماية الأطفال.

وستستمر الصين في العمل مع المجتمع الدولي من أجل النهوض بقضية حماية الأطفال.

الرئيس (تكلم بالإسبانية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لشيلي.

أود أن أشكر الممثلين على عبارات المؤازرة الرقيقة التي وجهوها إلى الرئاسة. إن حضوري في قاعة المجلس يشير إلى الأولوية التي توليها شيلي للنهوض بحقوق الأطفال وحمايتهم في الصراعات المسلحة، سواء الذكور أو الإناث.

ونضم صوتنا إلى البيان الذي سيدلي به لاحقا ممثل مالي، الرئيس الحالي لشبكة الأمن الإنساني التي تضم عضوية شيلي بالإضافة إلى ١٢ عضوا آخر.

يصعب تخيل أن ما يربو على ٣٠٠ ٠٠٠ ولد وبنت ما زالوا يشاركون في الصراعات المسلحة في مناطق مختلفة من العالم. فهذا تحد أساسي للقيم التي ينبغي أن تسود العالم. وتقع على عاتقنا مسؤولية الاستمرار في العمل من أجل استعادة الكرامة الإنسانية واتخاذ التدابير اللازمة للتسريح الفوري وإعادة تأهيل وإدماج هؤلاء الأولاد والبنات. وهذه

مهمة مشتركة ينبغي القيام بها معا، من قبل الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني.

ومن هذا المنظور، أولينا أهمية خاصة لتقرير الأمين العام. ونرحب بتوصياته ونؤيد بقوة مناشدات ممثله الخاص، السيد أولارا أوتونو، والمدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة، السيدة كارول بيلامي.

لقد سلَّم مجلس الأمن بمسؤوليته عندما أدرج هذا البند في جدول أعماله في العام ١٩٩٨. وكما قال الأمين العام، حان الوقت لتنفيذ الصكوك والقرارات الدولية الخاصة بحماية الأطفال.

وتقع على عاتقنا أيضا مسؤولية توسيع مفهوم الإنذار المبكر للتعرف على الأوضاع التي تهدد السلم والأمن الدوليين. والتحدي الذي يواجهنا هو أن نتصرف قبل وأثناء وبعد الصراع. وينبغي لنا أن نلتزم بتنفيذ القرارات التي اعتمدها مجلس الأمن في السنوات الماضية.

ونعتقد أننا إذا ما أردنا أن ننجح في ضمان التطبيق الكامل للإطار القانوني لحماية الأطفال في الصراعات المسلحة، فلا بد لنا من أن نسعى إلى تطوير آليات الرصد وجمع المعلومات التي تمكننا من مراقبة التنفيذ بصورة منتظمة.

وفي هذا السياق، قد يكون من المفيد أن نستذكر الاقتراح الذي قدمناه في إطار تنفيذ القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلم والأمن. فقد اقترحنا أن يطلب إلى عضو في مجلس الأمن على نحو دوري في كل عام، بأن يرصد تنفيذ قراراتنا، بالاشتراك مع الإدارة ذات الصلة في الأمانة العامة. وقدم اقتراح مماثل من قبل بعض المنظمات غير الحكومية في اجتماع صيغة آريا حول الأطفال والصراعات المسلحة.

وفي إطار جهود الرصد، ينبغي إبقاء تعريف الأطراف التي تجند الأطفال قيد الاستعراض المتواصل. وينبغي لنا أيضا أن نرصد أنماطا أخرى من الانتهاكات ضد الأطفال وسوء معاملتهم.

وبعد أن يتم تعريف الأطراف التي ترتكب الانتهاكات، سيحين الوقت لبدء العمل بشأن طبيعة التدابير أو الجزاءات التي ينبغي فرضها ضدها، وعلى وجه الخصوص ضد مكرري ارتكاب جريمة تجنيد الأطفال واستخدام الجنود الأطفال.

إننا مقتنعون بأن التربية هي إحدى الوسائل للنهوض بحماية الأطفال واستدامتها، ويشاركنا في هذا الاقتناع أعضاء شبكة الأمن الإنساني.

وينبغي لنا أن نرسم وننفذ سياسات وبرامج ذات منحى علاجي ثنائي، لشفاء الإصابات الجسدية والنفسية التي تعرض لها الأطفال بسبب سوء معاملتهم ولاستعادة حقوقهم التي انتهكت في حالات الحرب والصراع المسلح.

وأدعو الممثلين إلى توسيع صفوف الحركة العالمية التي تسعى لضمان إدراج حقوق الأطفال في حالات الصراع المسلح في جدول أعمال الأمن الدولي، وفي سياسات التنمية على المستويين الوطني والدولي.

ويقترح بلدي، على وجه التحديد، أن نركز على النواحي التالية: أولا، إنشاء آلية هيكلية للمراقبة وجمع المعلومات؛ ثانيا، اعتماد تدابير محددة تستهدف البلدان المخالفة ومكرري ارتكاب الجرائم؛ ثالثا، إدراج انتهاكات خطيرة أخرى في عملنا في المستقبل؛ رابعا، التأكيد على سياسات التربية للمساعدة على إعادة الاندماج في المجتمع.

وأود في الختام، على غرار من سبقني من المتكلمين، أن أستذكر كلمات غراسا ماشيل التي ناشدتنا أن نغتنم هذه الفرصة وغيرها لتحويل غضبنا الأخلاقي إلى استراتيجيات عمل خلاقة. فهيا بنا ننفذ التزاماتنا لأنفسنا وللمستقبل:

لأطفالنا، الأولاد منهم والبنات، الذين لهم الحق في التمتع بالسلام.

أستأنف الآن مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

المتكلم التالي المدرج في قائمتي ممثل كولومبيا وأعطيه الكلمة الآن.

السيد خيرالدو (كولومبيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أعرب عن تقديرنا لكم، سيدتي، على تشريفنا برئاستكم جلسة مجلس الأمن اليوم. وأود كذلك أن أشكر السيد أولارا أوتونو، ممثل الأمين العام الخاص للأطفال والصراعات المسلحة.

وإذ نعرب عن شكرنا لبعثة شيلي على تنظيم هذه المناقشة، وللأمين العام على تقريره عن الأطفال والصراعات المسلحة، يود وفدي أن يشاطر المجلس خبرة بلدي وحكومتي في المهمة الصعبة، مهمة حماية أطفال كولومبيا، الذين يتعرضون للقتل والخطف، وبتر الأطراف والتشريد والتجنيد بواسطة الجماعات المسلحة الخارجة على القانون التي تعمل في بلدنا.

اسمحوا لي أن أبدأ بما اعتبره أولوية أساسية مطلقة. ففي حين صحيح أنه يجب إفراد جميع انتهاكات حقوق الأطفال ونبذها، من الأهمية بمكان أن يؤخذ في الحسبان، في حالات الصراع المسلح، أن أسوأ الانتهاكات لتلك الحقوق وأكثرها منهجية وأوسعها نطاقاً – تلك التي تترتب عليها أعمق الآثار – هي الانتهاكات التي ترتكبها مجموعات مسلحة غير قانونية تستخدم الأطفال جنودا.

ويتعرض الجنود الأطفال، خاصة بالنظر إلى وضعهم، لخطر القتل أو التعذيب أو التشويه – أو باختصار لسوء المعاملة بشتى السُبُل. وتتعرض حقوقهم وحرياتهم لقيود شديدة وكذلك قدرتهم على تطوير شخصياتهم. كما أنهم يُقتلعون من عائلاتهم ويصبحون ضحايا للإساءة الجنسية.

ولهذا، ينبغي للأمم المتحدة، والمجلس، والأمين العام، ولنا جميعاً هنا أن نكون أكثر صراحة في إدانة هذه الممارسات. وسيكون وضع قوائم على أساس سنوي ونشرها وتشاطرها فيما بين جميع أعضاء الأمم المتحدة – لكفالة أن تكون هذه الحقائق ماثلة في أذهان الجميع عند إجراء أي اتصال بهذه الأنواع من المجموعات، أو عند استقبالها في أراضيهم – أحد السبل لممارسة ضغط معنوي وعالمي، بغية أن تبدأ هذه المجموعات في الاعتقاد أن من الضروري وضع حد لهذه الممارسات.

ويبيِّن تقرير الأمين العام أن ٧ ٠٠٠ من الأطفال الكولومبيين قد جندتهم مجموعات مسلحة غير قانونية – أي أن واحداً من كل أربعة من المقاتلين غير النظاميين في كولومبيا يقل عمره عن ١٨ عاماً. وتفيد التقديرات التي أجرتها المنظمات غير الحكومية الكولومبية أن ٨٠ في المائة من هؤلاء الأطفال تابعون للقوات المسلحة الثورية الكولومبية، أو لجيش التحرير الوطني. وهناك ٣٥ في المائة من الأطفال المجندين – ومعظمهم بالقوة – يفرون من الخدمة قبل مُضي عام واحد. ولقد تعرض الكثير منهم عند محاولتهم الفرار إلى الإعدام على أيدي أصدقائهم الذين هم أيضاً من الأطفال.

وتتجلى الخطورة الشديدة لهذه الحالة في تقرير لهيئة مراقبة حقوق الإنسان يشير إلى الشهادة المحزنة المفزعة لجندية طفلة في معرض كلامها عن إعدام أقرب صديق لها عندما حاول الفرار:

”لا يمكن أن يغرب لويس عن خاطري؛ كان صديقاً لي. لقد صوَّتُ مؤيدة لإعدامه حتى لا يعتقد الآخرون إنني غير رابطة الجأش“.

وتؤكد هيئة مراقبة حقوق الإنسان، فيما يتعلق بتصرف هذه المجموعات المسلحة غير القانونية، إنها، أولاً،

تدرب الأطفال على ألا تكون لديهم أي رحمة؛ وثانياً، أنها تعذب الأطفال وتعدمهم دون محاكمة لعدم قيامهم بالأعمال المطلوب منهم الاضطلاع بها؛ وثالثاً، إنها تحرض الأطفال على الاشتراك في ارتكاب أعمال وحشية. ومن الأمثلة المحزنة على ذلك صبي لا يزيد عمره على عشر سنوات استخدمته القوات المسلحة الثورية الكولومبية لتوصيل قنبلة. ولقد لقي هذا الصبي مصرعه في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ عندما انفجرت به الدراجة التي كان يقودها.

غير أن أعمال الإرهاب التي ترتكبها المجموعات المسلحة غير النظامية الكولومبية ضد الأطفال في بلدي لا تقتصر على تجنيد الجنود الأطفال وإعدامهم إذا ما حاولوا الفرار، ولا على التضحية بهم في ارتكاب أعمال إرهابية. وكما يذكر تقرير الأمين العام،

> ''وفي كولومبيا، اختطف جيش التحرير الوطني والقوات المسلحة الثورية الكولومبية مئات الأطفال سعيا للحصول على فدية كوسيلة لبث الرعب في نفوس السكان المدنيين؛ وفي سنة ٢٠٠٢، اختُطف ٢١٥ طفلا، بالإضافة إلى ١١٢ طفلا آخر خلال النصف الأول من سنة ٢٠٠٣''. (S/2003/1053، الفقرة ٣٤)

وتفيد الإحصاءات الحكومية أن الفترة بين عامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٣ شهدت اختطاف ١ ٨١٩ طفلاً تتراوح أعمارهم بين ١٣ و ١٧ سنة. وتفيد بعض الإحصاءات أنه يتم في كولومبيا اختطاف طفل كل ٣٧ ساعة على يد مجموعة مسلحة غير قانونية. ويذكر الأمين العام أيضاً في الفقرة ٤٤ من تقريره أن ''في كولومبيا، شكَّل الأطفال ٤٠ في المائة تقريباً من ضحايا الألغام في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٣''.

وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بالمجموعات المسلحة غير القانونية، يذكر الأمين العام في الفقرة ٥٥ أن ''الخوف من التجنيد دفع بالعديد من الأسر إلى الفرار من بيوتهم في المناطق الريفية''. وتفيد البيانات الرسمية الصادرة عن الحكومة الكولومبية أن الأطفال والنساء يشكلون ٥٨ في المائة من المشردين. والكثير من أولئك الأطفال ينتهي بهم الأمر في المدن كأطفال شوارع ويقعون في بعض الأحيان ضحايا لأعمال قتل تعسفية. ونود في هذا الصدد أن نعرف المصادر التي تم الرجوع إليها والتي تسمح للأمين العام بأن يؤكد في الفقرة ٢٥ من تقريره أنه قد حدثت زيادة في عدد أعمال القتل التعسفية لأطفال الشوارع. فالواقع أن لدينا إحصاءات تفيد بعكس ذلك، نظراً لأن مكافحة هذه الجرائم البشعة كان ولا يزال من أولويات السلطات الوطنية والمحلية في بلدي.

وأنا لست هنا لكي أعلق على التنديدات الواردة في تقرير الأمين العام بجميع الفظائع التي ترتكبها المجموعات المسلحة غير النظامية العاملة في بلدي ضد الأطفال وأتوسع فيها فحسب. فأنا هنا أيضاً لكي أُعلم المجلس بالتزامنا وبنتائج السياسة الأمنية الديمقراطية التي تتبعها حكومتي لحماية حقوق الإنسان لكل الكولومبيين، ولا سيما تلك الخاصة بالأطفال.

ولقد بدأ معدل أعمال القتل المتعمد، والاختطاف، والتشريد، في الانخفاض، وحدثت زيادة هامة في حالات الفرار بين الأشخاص المرتبطين بالمجموعات المسلحة غير القانونية، ولا سيما القُصر. وفي عام ٢٠٠٣ كانت أعمار ٦٤ في المائة من المسرحين تتراوح بين ١٤ و ٢٤ سنة.

وما فتئت الدولة الكولومبية، منذ عام ١٩٩٩، تمتثل لالتزاماتها الدولية بعدم تجنيد الأطفال دون سن ١٨ سنة. ولهذا تود كولومبيا أن تطلب إلى المؤسسات والهيئات ذات

النفوذ المطلوب – مثل مجلس الأمن، والمنظمات والدول الواقعة في المنطقة – أن تمارس الضغط التدريجي المحدد الهدف على المجموعات المسلحة التي تواصل انتهاك حقوق الأطفال الكولومبيين.

والأطفال الكولومبيون الذين توفرت لديهم الشجاعة، في بيئة يسودها العنف، على إنشاء ''حركة الأطفال للسلام في كولومبيا'' فضلاً عن الأطفال الذين انتهكت حقوقهم في كل أنحاء العالم، قد يكونون أمثلة على الشجاعة التي يجب أن نتحلى بها جميعاً إذا أردنا أن ننقذهم من الجحيم الذي يعانون منه على أيدي مجموعات العنف.

الرئيسة (تكلمت بالاسبانية): أشكر ممثل كولومبيا على العبارات الطيبة التي وجَّهها إليَّ.

المتكلم التالي هو ممثل ميانمار، وأعطيه الكلمة.

السيد سو (ميانمار) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، أود أن أشكركم على عقد هذه المناقشة وعلى إتاحة الفرصة لي للمشاركة فيها. وأود أيضاً أن أشكر السيد أولارا أوتونو والسيدة بيلامى على عرضيهما.

لقد شهدت السنوات الخمس الأخيرة مكاسب هامة في حماية الأطفال المتضررين بالصراع المسلح، مع تحقيق منجزات هامة في مجال الوعي والدعوة، وكذلك في تعزيز القواعد والمعايير الدولية.

ووضع الأطفال الآن على أساس راسخ في جدول أعمال السلم والأمن الدوليين. غير أن التقرير يبين أيضاً أن الأطفال ما زالوا يشكلون الضحايا الرئيسيين للصراع.

وما فتئ وفدي يرى على الدوام أن أفضل سبيل لحماية الأطفال في الصراع المسلح يكمن في تشجيع منع الصراع وحله. وإن أشد الناس ضعفاً في المجتمع، أي النساء والأطفال، هم الذين يعانون في حالات الصراع المسلح.

إن بلدي منذ استقلاله عام ١٩٤٨ عانى من التمرد المدني. ولم يتمكن البلد من التمتع بثمار السلم والاستقرار إلا في الآونة الأخيرة فحسب. وحتى وقت قريب، كانت هناك ١٨ مجموعة متمردة مسلحة، عاد منها ١٧ الآن إلى نطاق القانون. وما زالت مجموعة متمردة واحدة – اتحاد كارين الوطني – خارج هذا النطاق. ويسرني أن أعلم المجلس أن الحكومة ما برحت تضطلع على نحو ناجح بتدابير لبناء الثقة مع هذه المجموعة المتبقية. ولقد خمد صوت الأسلحة الآن في كل أنحاء اتحاد ميانمار.

إن قضية الأطفال والصراعات المسلحة من القضايا التي تقتضي الاهتمام الكامل من المجتمع الدولي. وهي قضية يتعين علينا كلنا التعاون والعمل بشأنها من أجل تخفيف المحنة المأسوية التي يتعرض لها الأطفال في كل مكان.

خلال الجلسة العامة في السنة الماضية شدد أحد أعضاء مجلس الأمن على ضرورة التحقق وفحص صحة المعلومات قبل تقديمها إلى مجلس الأمن، كما أكد ذلك متكلمون كثيرون في مناقشة اليوم. وذكر وفدي أيضا أنه ينبغي عدم تسييس قضية حماية الأطفال. وعلى الرغم من ذلك، لاحظت أن تقرير الأمين العام أخذ المزاعم التي قدمتها بعض الجهات ضد بلدي باعتبارها حقائق لممارسة الضغط على ميانمار.

إننا نأخذ قضية حماية الأطفال بجدية تامة، وأنا شخصيا كنت على اتصال بالممثل الخاص للأمين العام، السيد أولارا أوتونو، في هذا الشأن. وإنني شخصيا ممتن للسيد أولارا أوتونو على التفاعل المفيد الذي جرى معه بشأن هذه القضية. وقد فهمتُ أيضا أن إعداد التقرير فيما يتعلق بميانمار كان يغلب عليه الطابع السياسي، بل إن المناقشات كانت في بعض الأحيان حادة. وفي السنة الماضية مارس عدد من المنظمات غير الحكومية ضغطا هائلا لإدراج

ميانمار في قائمة المرفق. وفي ذلك الوقت، قاوم الأمين العام تلك المحاولة، مسترشدا بالقرار ١٣٧٩ (٢٠٠١).

ولكننا نعرب عن أسفنا على أنه في إعداد تقرير هذه السنة، على الرغم من أنه أعد بموجب نفس المبادئ التوجيهية، أنشئ مرفق ثان، وأن تاتمادو كيي – جيش ميانمار – أدرج في المرفق الثاني. وينبغي أن يلاحظ هنا أن ميانمار ليست بلدا في حالة صراع مسلح. لقد استخدم التقرير، بدون فحص أو تحقق، معلومات مستقاة من غير المصادر الأساسية قدمتها بعض المنظمات غير الحكومية بدوافع سياسية لإدراج تاتمادو كيي في القائمة. إن الادعاء السخيف الموجه ضدنا بشأن وجود ٠٠٠ ٧٠ طفل جندي كان نتيجة لإجراء مقابلات مع حوالي ٢٠ من المتمردين والفارين من الخدمة المشكوك في أمرهم في بلد مجاور. ولم تقم أي وكالة للأمم المتحدة في ميانمار – أكرر: لم تقم أي وكالة للأمم المتحدة – بالتحقق من هذا الادعاء. وكما هو معروف على نطاق واسع، وكما يشهد بذلك تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان، إن الجماعات المتمردة هي التي تمارس تجنيد الأطفال.

أود أن أكرر مرة أخرى أن قوات ميانمار المسلحة، بما في ذلك تاتماندو كيي، جيش تطوعي بأكمله، والذين يدخلون الخدمة العسكرية يفعلون ذلك بحر إرادهم. وبموجب قانون خدمات ميانمار الدفاعية والأمر ٧٣/١٣ الصادر من مجلس الحرب في عام ١٩٧٤، لا يجوز للشخص أن يلتحق بالقوات المسلحة حتى يبلغ من العمر ١٨ عاما. ولا يوجد نظام خدمة عسكرية إلزامية ولا تجنيد قسري من قبل حكومة ميانمار. والتجنيد القسري في أي شكل من الأشكال محظور تماما. وبغية ضمان الطابع التطوعي للتجنيد، وكذلك استيفاء الحد الأدنى من عمر التجنيد، ظلت وزارة الدفاع تتابع هذا الأمر بتعليمات دورية. والذين يتضح أهم خالفوا تلك التعليمات تتخذ ضدهم إجراءات بموجب القانون العسكري. ووضعنا إجراءات للتمحيص والتفتيش وقمنا بتسريح الأفراد العسكريين الذين لا يستوفون متطلبات العمر أو المؤهلات الأخرى.

ولزيادة تعزيز التنفيذ الفعال، أنشئت مؤخرا لجنة لمنع تجنيد الأطفال، يرأسها الأمين الثاني لمجلس الدولة للسلم والتنمية، الفريق ثين شين. وقررت اللجنة أيضا إنشاء فرقة عمل تتألف من ممثلين للوزارات ذات الصلة. وبغية معالجة القضية بشكل أكثر فعالية، ستضع اللجنة أيضا خطة للعمل. وقد وُضِعت الإجراءات التي يلزم اتباعها لمنع أي تجنيد للأطفال القصر.

وتشاطر ميانمار بقية المجتمع الدولي الرأي بشأن ضرورة حماية الأطفال، وخاصة في حالات الصراع المسلح. ونرى أيضا أن تعزيز جميع حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل، ينبغي أن يجري من خلال التعاون. ولذلك دعونا الممثل الخاص، السيد أولارا أوتونو، إلى زيارة ميانمار في الوقت الذي يناسبه ويناسبنا، وأعرب الممثل الخاص عن اعتزامه زيارة ميانمار في مطلع عام ٢٠٠٤. ونحن الآن في انتظاره ليقترح المواعيد الفعلية. وأوضحنا أيضا لممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة في ميانمار استعدادنا للتعاون مع المنظمة.

وبتحقيق السلام والاستقرار، تمكنت الحكومة من تحقيق قدر كبير من التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وخاصة لسكان مناطق الحدود، التي ظلت إلى عهد قريب تحت سيطرة المتمردين. والأطفال في تلك المناطق توفر لهم الآن الخدمات الصحية والتعليمية التي يتمتع بها إخوانهم في مناطق البلد الأخرى. وعلى الصعيد الوطني، سنواصل تعزيز رفاهة الأطفال وتهيئة بيئة آمنة ومواتية تمكنهم من تنمية كامل قدراتهم. ونحن مصممون أيضا على التعاون مع

الآخرين في المجتمع الدولي لتعزيز حقوق الطفل في جميع أرجاء العالم.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): أعطي الكلمة لممثل أوكرانيا.

السيد كوليك (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): في مستهل بياني، أود، سيدتي، أن أعرب عن تقديري للطريقة الممتازة التي تترأسين بها أعمال مجلس الأمن. وأود أن أشكرك والوفد الشيلي على عقد هذه الجلسة الهامة.

إننا ممتنون للأمين العام على تقريره الموضوعي (S/2003/1053). وتهنئ أوكرانيا أيضا ممثله الخاص المعني بالأطفال في الصراعات المسلحة، السيد أولارا أوتونو، والمديرة التنفيذية لليونيسيف، السيدة كارول بيلامي، على عملهما الهائل في مصلحة الأطفال.

منذ أن نظر مجلس الأمن أول مرة في هذه القضية بمشاركة أوكرانيا، في عام ١٩٩٨، أحرزنا بعض التقدم في هذا المجال. وقد شكل صدور ٤ قرارات من مجلس الأمن أساسا قويا للدفاع عن قضية الأطفال المتضررين من الحرب. وجرى تعزيز وتوسيع نطاق الصكوك الدولية. ومن بينها البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل فيما يتعلق بإشراك الأطفال في الصراع المسلح. ويسرني أن أخطر المجلس بأن رئيس أوكرانيا قدم قبل أسبوعين البروتوكول الاختياري إلى البرلمان الأوكراني للتصديق عليه.

غير أن النجاح في وضع المعايير يجب ألا يكون سببا للتقاعس – بل على النقيض تماما. فعلى الرغم من أن المعايير القائمة عالية، فإن الصورة لا تزال كئيبة للغاية عندما يأتي الأمر إلى التنفيذ الميداني.

وتكرر أوكرانيا تأكيد دعمها لجهود الأمين العام الرامية إلى تعزيز حماية الأطفال. ونشدد على أهمية الإسهام الابتكاري الذي يمثله قرارا مجلس الأمن ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣)، ولا سيما نشر قائمة الأطراف في الصراعات المسلحة التي تجند الأطفال في انتهاك للقانون الدولي. إن الأهمية السياسية لهذه القائمة لا يمكن إنكارها، وينبغي قطعا المحافظة عليها. ولكن قيمتها الفعلية لا تصبح واضحة إلا عندما يحدد مجلس الأمن الإجراءات التي ينبغي الاضطلاع بها في هذا المجال. ونحن نؤيد توصية الأمين العام المقدمة إلى المجلس باتخاذ تدابير ملموسة عندما لا يتحقق التقدم الكافي أو لا يتحقق أي تقدم من قبل الأطراف في تنفيذ القرارين ١٣٧٩ (٢٠٠١) و ١٤٦٠ (٢٠٠٣).

وكما نرى من التقرير، أصبحت قائمة الحكومات والجماعات المسلحة التي تستخدم الأطفال في الصراعات المسلحة أطول مما كانت عليه قبل سنة، وتقييم التقدم المحرز من تلك الأطراف خلال نفس السنة كان متواضعا للغاية. وبصراحة، إنني لست واثقا من أن كل جماعة مسلحة ورد اسمها في القائمة قد أخطرت بنشر تلك القائمة.

ويلزمنا جميعا أن نبتعد عن البيانات العامة إلى العمل المحدد وإنشاء نظام للمساءلة لا يمكن تجاهله. وفي ذلك الصدد، كما أشار السيد أوتونو عن حق، نحتاج إلى آلية للإبلاغ والرصد منتظمة ومتكاملة ومنسقة لتقديم معلومات دقيقة في الوقت المناسب بشأن انتهاكات حقوق الأطفال في الصراعات المسلحة.

من الذي ينبغي أن يضطلع بمهمة الرصد والإبلاغ هذه؟ نحن نرى أنه ينبغي أن تقوم بها شبكة من الأطراف الفاعلة، يقدم كل منها القيمة المضافة التي تمثلها مجالات ولايته واختصاصه وخبراته.

وتشمل تلك الأطراف الفاعلة مجلس الأمن، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأطفال والصراعات المسلحة، وبعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وأفرقة قطرية ووكالات أخرى للأمم المتحدة،

فضلا عن منظمات غير حكومية. واعتقد أن بإمكاننا إيجاد ثقافة عالمية تُخضع للمساءلة كل من يستغل الأطفال أو يسيء معاملتهم أو يدمرهم ويدمر براءهم، مثلما تُخضع للمساءلة كل من يستعمل أسلحة الدمار الشامل.

إن لبعثات حفظ السلام دورا حاسما في توفير الحماية للأطفال. ولا تزال أوكرانيا تؤيد نشر مستشارين لحماية الأطفال في بعثات حفظ السلام بغية إدماج حقوق الأطفال وحمايتهم ورفاههم في عمليات حفظ السلام وبناء السلام على نحو فعال. ونقدر تقديرا خاصا أن المستشارين المعنيين بحماية الأطفال قد جرى نشرهم بالفعل في جمهورية الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وأنغولا. بالإضافة إلى ذلك، فإن تدريب أفراد حفظ السلام العسكريين والمدنيين على حد سواء في مجال حماية الأطفال وحقوقهم ينبغي الاضطلاع به في كل بعثة لحفظ السلام.

ولدى تصميم عمليات حفظ السلام، ينبغي لمجلس الأمن أن يبذل كل جهد لحماية الأطفال وبيئتهم المساعدة لهم: المدارس والمستشفيات والمراكز الصحية والمؤسسات الدينية. وحالما يجري إنقاذ الجنود الأطفال من الجماعات المسلحة، ينبغي عدم تركهم لوحدهم كي يعيشوا في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية دمرها الحرب. فإعادة تأهيلهم المستدام تتطلب بذل جهود وموارد منسقة في منظومة الأمم المتحدة وبقية المجتمع الدولي.

ويجب أن نبذل جهودا أفضل لمساعدة الأطفال اليتامى، والذين لا مأوى لهم، والمعاقين، والجرحى، والمحرومين من التعليم، أو الذين تعرضوا خلال الحرب لمعاملة سيئة بسبل لا تحصى. والمهم كذلك التركيز على الأطفال في برامج المصالحة لفترة ما بعد الصراع. وثمة ضرورة ملحة ليقوم المجتمع الدولي بدعم البرامج - بما في ذلك خدمات دعم الأطفال والخدمات الاجتماعية - المعدة لتسريح الجنود الأطفال وإعادة دمجهم في مجتمعاهم المحلية. وينبغي تزويد هؤلاء الأطفال بخبرات جديدة تغيّر من هويتهم بعدما كانوا جنودا. ويظل التعليم والتدريب أساسيين في تحقيق ذلك الغرض؛ فهما لن يساعدا الأطفال على تجنب المشاركة في الصراعات فحسب، وإنما سيبنيان أيضا مجتمعا مثقفا في البلدان بعد انتهاء الصراعات ويعززان تنميتها.

وفي الختام، أود أن أعرب عن الأمل في أن تؤدي هذه المناقشة - ومشروع القرار المقبل الذي سيتقدم به الوفد الفرنسي - إلى وضع خطة هامة وإرساء الأساس لعمل المجلس وهيئات الأمم المتحدة الأخرى في المستقبل. فعليها أن تؤدي أعمالا مشتركة ليس في سبيل القضاء على سوء معاملة الأطفال فحسب، وإنما أيضا لحماية الذين لا يزال يتعين عليهم مواجهة العالم خشية فقدان طفولتهم وأحلامهم قبل أن تسنح لهم الفرصة للعيش حياة حقيقية.

الرئيسة (تكلمت بالإسبانية): نظرا لتأخر الوقت، ومع مراعاة أنه لا يزال هناك عدد من المتكلمين المدعوين بموجب المادة ٣٧ على قائمتي، اعتزم بموافقة أعضاء المجلس تعليق الجلسة حتى الساعة ١٥/١٥.

علقت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.